



جمهورية مصر العربية
وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية
المينة العامة لشئون المطابع الأميرية

القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٩٢
بإنشاء الاتحاد المصرى لمقاولى التشييد والبناء
ولائحته التنفيذية
الصادرة بقرار وزير التعمير رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٣

الطبعة الثالثة

الثنى ٩ جنيهات

١٩٩٩

٥٥٥٥



وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية
الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٩٢

بإنشاء الاتحاد المصرى لمقاولى التشييد والبناء
ولأنحته التنفيذية

الصادرة بقرار وزير التعمير رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٣

الطبعة الثالثة

إعداد و مراجعة

فاطمة الزهراء عباس احمد
المحامية بالنقص

تقديم

نظرا لعدم وجود تنظيم كامل لمهنة المقاولات فقد ترتب على ذلك دخول بعض الأدعياء وغير المتخصصين فى مجال التشييد والبناء مما أدى إلى وقوع حوادث جسيمة تمثلت فى تصدع بعض المباني وضياع الأموال وإزهاق الأرواح لهذا كله حرصت الدولة على تنظيم مباشرة هذه المهنة فأصدرت القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٩٢ بإنشاء الاتحاد المصرى لمقاولى التشييد والبناء ولائحته التنفيذية .

لذلك يسر الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية أن تقدم هذا الكتاب المتضمن القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٩٣ بإنشاء الاتحاد المصرى لمقاولى التشييد والبناء ولائحته التنفيذية الصادر بقرار وزير التعمير رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٣ ؛ وقرار وزير التعمير رقم ١ لسنة ١٩٩٣ باعتماد قواعد قيد وتصنيف وترتيب أعضاء الاتحاد المصرى لمقاولى التشييد والبناء .

والهيئة إذ تقدم هذا الكتاب لتأمل أن تكون قد أدت لجمهور المتعاملين معها هذه الخدمة المتميزة .

والله نسأل العون والتوفيق .

رئيس مجلس الإدارة

محاسب / توفيق عيد توفيق

الفهرس

صفحة

اولا - القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٩٢

٣	بإنشاء الاتحاد المصرى لمقاولى التشييد والبناء
٣	الباب الأول : فى تنظيم الاتحاد وأهدافه واختصاصه
٦	الباب الثانى : موارد الاتحاد
٧	الباب الثالث : الجمعية العمومية للاتحاد
١٠	الباب الرابع : إدارة الاتحاد
١٥	الباب الخامس : مراقبة أموال الاتحاد
١٥	الباب السادس : لجان التنظيمات والتحكيم والتأديب
١٨	الباب السابع : أحكام عامة
١٩	الباب الثامن : العقوبات
٢٠	الباب التاسع : أحكام انتقالية
	تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الإسكان والمرافق العامة والتعمير عن اقتراح
٢٢	بمشروع قانون بإنشاء الاتحاد المصرى لمقاولى التشييد والبناء
٣٢	مذكرة إيضاحية

قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٩ لسنة ١٩٩٢

بتحديد الوزير المختص فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٩٢

٤٧	بإنشاء الاتحاد المصرى لمقاولى التشييد والبناء
----	---

ثانيا - قرار وزير التعمير رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٣

٥١	بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٩٢
----	--

صفحة

الباب الأول : فى كيفية ممارسة الاتحاد لاختصاصاته تحقيقا لأهدافه	٥٣
الباب الثانى : موارد الاتحاد	٥٧
الباب الثالث : إدارة الاتحاد	٥٩
الفصل الأول : الجمعية العمومية للاتحاد	٥٩
الفصل الثانى : مجلس الإدارة	٦٣
الباب الرابع : مراقبة أموال الاتحاد	٦٧
الباب الخامس : الهيكل التنظيمى للاتحاد ولجانه الدائمة	٦٩
الفصل الأول : الهيكل التنظيمى للاتحاد	٦٩
الفصل الثانى : اللجان الدائمة	٧٠
الباب السادس : لجان التظلمات والتحكيم والتأديب	٧٠
الفصل الأول : اللجنة الدائمة للطعون	٧٠
الفصل الثانى : لجنة التحكيم	٧٢
الفصل الثالث : هيئة التأديب	٧٤
الباب السابع : أحكام عامة	٧٥

- قرار وزير التعمير والمجتمعات العمرانية رقم ١ لسنة ١٩٩٣

باعتتماد قواعد قيد وتصنيف وترتيب أعضاء الاتحاد المصرى لمقاوى

التشييد والبناء	٧٦
-----------------------	----

(أولا)

القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٩٢

بإنشاء الاتحاد المصرى لمقاوى التشييد والبناء

قانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٩٢

بإنشاء الاتحاد المصري لمقاولي التشييد والبناء (★)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

الباب الأول

في تنظيم الاتحاد واهدافه واختصاصه

(مادة ١)

ينشأ اتحاد عام لأعمال المقاولات في جمهورية مصر العربية ، يسمى الاتحاد المصري لمقاولي التشييد والبناء ، يكون له شخصية اعتبارية ، ويضم مقاولي التشييد والبناء والأشغال العامة واستصلاح الأراضي ، والتركيبات والتكريك وأعمال الإنشاءات البحرية وأية أعمال أخرى من ذات طبيعة هذه الأعمال .

ولا يضم الاتحاد الأشخاص الذين يقتصر نشاطهم على توريد المواد اللازمة للأعمال المشار إليها في الفقرة السابقة أو توفير ما يلزمهم من العمالة ، أو القيام بالصناعات أو المهن اللازمة لها والمرتبطة بها .

(مادة ٢)

يكون مركز الاتحاد الرئيسي مدينة القاهرة ، ويجوز له أن ينشئ فروعاً ومكاتب بالداخل والخارج .

(مادة ٣)

يهدف الاتحاد إلى رعاية المصالح المشتركة لأعضائه ، وتمثيلهم لدى الجهات المختصة وتنظيم أوضاع المهنة ، ويعمل على تطوير أساليبها ويضع الضوابط والتقاليد الخاصة

بممارسة المهنة بما يكفل حمايتها ورفع مستواها والعمل على إنهاء المنازعات التي تنشأ بين أعضاء الاتحاد والغير ، واقتراح ما يراه لازماً لتحقيق هذا الغرض ، كما يساعد الاتحاد على تحقيق الخطة العامة للدولة في مجال اختصاصه .

وللاتحاد في سبيل ذلك :

(أ) وضع ميثاق شرف والعمل على كفاية احترام تقاليد المهنة ووضع القواعد التنظيمية والتأديبية التي تكفل تحقيق هذا الهدف .

(ب) وضع الأحكام المنظمة لمصر وتصنيف وترتيب جميع من يضمهم الاتحاد وفق تخصصاتهم وقدراتهم لخدمة المهنة ، وأصحاب المشروعات وأجهزة التخطيط مع تحديد قواعد ونسب تمثيل الفئات التي يصنف إليها المقاولون في مجلس إدارة الاتحاد .

(ج) العمل على أن يكون لأعضائه المصيرين النصيب الأوفر في تنفيذ المشروعات بما يكفل لهم المساهمة بدور فعال في تنفيذ خطط التنمية للدولة .

(د) دراسة الموضوعات الاقتصادية والفنية المتصلة بنشاط المقاولات ، ومد الأعضاء بنتائج هذه الدراسات .

(هـ) الاشتراك في الدفاع عن مصالح أعضائه أمام القضاء والغير .

(و) إنشاء نظام تحكيم اختياري يكفل فض المنازعات على وجه السرعة بين أعضاء الاتحاد وبينهم وبين المتعاملين معهم .

(ز) التعاون مع المنظمات والهيئات العربية والأجنبية المماثلة ، وتوثيق الروابط معها ، وتبادل الخبرات ، والاشتراك في المؤتمرات التي ترتبط بأهداف الاتحاد .

وتحدد اللائحة التنفيذية كيفية ممارسة الاتحاد لهذه الاختصاصات ، والقواعد والإجراءات الواجبة الاتباع .

(مادة ٤)

يلتزم الاتحاد بإنشاء مراكز تدريب لتوفير احتياجات المهنة من العمالة الفنية المدربة وذلك بالتعاون مع الشركات والمنشآت أعضاء الاتحاد ومع أجهزة التدريب المختصة .

(مادة ٥)

يضم الاتحاد جميع المشتغلين بنشاط المقاولات المنصوص عليها في المادة (١) بوصفهم أعضاء عاملين سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو اعتباريين ، وأما كان النظام القانوني الذي يتبعونه كما يضم المشتغلين بذات النشاط من غير المصريين خلال فترة نشاطهم في مصر بصفتهم أعضاء مراسلين .

وتحدد اللائحة التنفيذية قواعد وإجراءات وشروط منح عضوية الاتحاد .

(مادة ٦)

تحدد اللائحة التنفيذية الهيكل التنظيمي للاتحاد بما في ذلك الشعب النوعية والفروع والمكاتب بالداخل والخارج وطريقة تمثيلها في مجلس الإدارة .

(مادة ٧)

مع عدم الإخلال بأحكام عقود المقاولات الممولة بقروض أو منح والموافق عليها من مجلس الشعب ، لا يجوز إسناد أو مباشرة أعمال تدخل في نشاط المقاولات ، فيما يزيد على خمسين ألف جنيه في العملية الواحدة لغير الأعضاء العاملين بالاتحاد .

وتحدد اللائحة التنفيذية الأعمال التي يقوم بها الأعضاء المراسلون والشروط الواجب اتباعها عند المشاركة المصرية لكل نوعية من نوعيات هذه الأعمال .

ولا يسرى ذلك على أعمال المقاولات التي تقتضى المصلحة العامة التعاقد بشأنها مع جهات أجنبية في حدود القوانين التي تنظم ذلك وبموافقة مجلس الوزراء .

(مادة ٨)

للإتحاد أن يؤسس أو يساهم في الشركات والهيئات والتنظيمات التي يرى فيها تحقيق أغراضه وخدمة أعضائه .

الباب الثاني

موارد الاتحاد

(مادة ٩)

يؤدى أعضاء الاتحاد الرسوم والاشتراكات الآتية :

(أ) رسم القيد يستحق على جميع الأعضاء مرة واحدة عند القيد في الاتحاد ، أو عند إعادته ، ووفقا لتصنيف العضو في الاتحاد ، وتحدد اللائحة التنفيذية قيمته بما لا يجاوز ألف جنيه .

(ب) اشتراك سنوى : يستحق على جميع الأعضاء العاملين بعد أقصى قدره خمسة آلاف جنيه وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية لكل فئة من الفئات التي يصنف إليها المقاولون ، وعلى الأعضاء المراسلين بعد أقصى عشرة آلاف جنيه .

(مادة ١٠)

تتكون موارد الاتحاد بالإضافة إلى رسوم القيد والاشتراك من الآتى :

(أ) حصيله طوابع دمغة الاتحاد على عقود المقاولات التي تزيد على مائتى ألف جنيه بواقع نصف جنيه عن كل ألف جنيه من قيمة العقد ، بعد أقصى خمسة آلاف جنيه للعقد الواحد .

ويكون لصق دمغة الاتحاد إلزاميا على العقود التى يوقعها عضو الاتحاد وتبين اللائحة التنفيذية طريقة تداول الطابع والإشراف على تحصيلها .

(ب) المعونات التى تقدمها الحكومة لمساعدة الاتحاد على تحقيق أغراضه .

(ج) التبرعات والهبات والإعانات التى يقبلها مجلس الإدارة .

(د) أثمان مطبوعات الاتحاد ، مقابل ما يقوم به من خدمات .

(هـ) عائد استثمارات الاتحاد وأنشطته .

الباب الثالث

الجمعية العمومية للاتحاد

(مادة ١١)

تتكون الجمعية العمومية للاتحاد من جميع الأعضاء العاملين المقيدى فى تاريخ الدعوة لاتعداد الجمعية العمومية والمسدين للاشتراكات المستحقة عليهم حتى آخر اشتراك سنوى ، وعشرة أعضاء يعينهم الوزير المختص من ذوى الخبرة المتصل عملهم بشئون المقاولات وتكون الجمعية العمومية هى السلطة العليا المختصة بشئون الاتحاد .

(مادة ١٢)

يدعو مجلس إدارة الاتحاد الجمعية العمومية للاتعداد فى مقره بالقاهرة خلال النصف الأول من السنة المالية لسماع ومناقشة تقريره وتقرير مراقبى الحسابات لاعتماد الحسابات الختامية للسنة المالية السابقة والنظر فى باقى الموضوعات الواردة فى جدول الأعمال .

ويكون لكل عضو فى الجمعية العمومية صوت واحد .

ويتم دعوة الجمعية العمومية إلى اجتماعات غير عادية إذا رأى المجلس ذلك أو بناء على طلب الوزير المختص أو من ثلث أعضاء الجمعية بشرط أن يبينوا ذلك كتابة فى الطلب المقدم منهم .

وتحدد اللائحة التنفيذية شروط وإجراءات دعوة الجمعية لاجتماع غير عادى .

(مادة ١٣)

يرأس اجتماعات الجمعية رئيس مجلس الإدارة ، وفى حالة غيابه يرأسها أكبر نواب الرئيس الحاضرين سنا ، ويجب أن يكون مجلس الإدارة ممثلاً فى الجمعية العمومية بالحد الأدنى لعدد أعضائه المقرر لصحة انعقاده .

وعين الرئيس سكرتيراً ومراجعين اثنين لفرز الأصوات ، وتوافق عليهم الجمعية العمومية .

(مادة ١٤)

لا يكون انعقاد الجمعية العمومية صحيحاً إلا إذا توافرت الأغلبية المطلقة للعضوية العامة المستوفية للشروط المبينة فى المادة (١١) من هذا القانون .

وفى حالة عدم توافر هذا الحد الأدنى فى الاجتماع الأول ، يتم دعوة الجمعية العمومية إلى اجتماع ثان يعقد خلال ثلاثين يوماً ، ويعتبر هذا الاجتماع صحيحاً إذا حضره ١٠ ٪ من عدد الأعضاء أو مائة عضو أيهما أقل .

ويجوز الاكتفاء بالدعوة إلى الاجتماع الأول إذا حدد فيها موعد الاجتماع الثانى وتصدر القرارات بأغلبية الأصوات ، وفى حالة التساوى يرجع الجانب الذى منه الرئيس .

(مادة ١٥)

يجوز لعضو الجمعية أن يوكل عضوا آخر فى الحضور والتصويت نيابة عنه بتوكيل معتمد .

وفى جميع الأحوال لا يكون لأى عضو بصفته أصيلا ووكيلا عن الغير عدد من الأصوات يجاوز صوتين من مجموع الأصوات الصحيحة للحاضرين فى الجمعية العمومية .

(مادة ١٦)

تستعرض الجمعية العمومية العادية التقرير المقدم عن نشاط وأعمال مجلس الإدارة ، وكذلك تقرير مراقب الحسابات عن ميزانية الاتحاد فى السنة المنتهية لأخذ الرأى والتصديق عليها .

وتنظر الجمعية فى كل اقتراح يقدم كتابة من مجلس الإدارة ، وكذا فى كل اقتراح يقدمه كتابة إلى المجلس عضو بالجمعية ، قبل انعقادها بمدة سبعة أيام على الأقل .

(مادة ١٧)

يجوز للجمعية العمومية فى اجتماع غير عادى إبداء الرأى فى شأن تعديل اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، ويجب تضمين إعلان الدعوة تفصيلا لموضوع التعديل ، وأن يحضر الاجتماع أكثر من نصف عدد أعضاء الاتحاد العاملين فى تاريخ الدعوة على الأقل .

فإذا لم يتوافر فى الاجتماع هذا النصاب تدعى مرة أخرى بعد خمسة عشر يوما على الأقل ، وفى هذه الحالة يكون اجتماعها صحيحا إذا حضره ربع عدد أعضاء الاتحاد

العاملين المقيدین وقت توجيه الدعوة للاجتماع الأول ، وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين .

(مادة ١٨)

تبلغ قرارات الجمعية العمومية للوزير المختص خلال عشرة أيام من تاريخ صدورها .
وله أن يعترض على القرارات التي تصدر بالمخالفة لأحكام القوانين أو اللوائح المعمول بها ، ويكون اعتراضه بقرار مسبب خلال ثلاثين يوما من تاريخ إبلاغه بقرار الجمعية .

ولا تعتبر هذه القرارات نافذة إلا بتصديق الوزير عليها ، أو بانقضاء ثلاثين يوما من تاريخ إبلاغه بها دون اعتراض منه عليها .

الباب الرابع

إدارة الاتحاد

(مادة ١٩)

يشكل مجلس إدارة الاتحاد من ثلاثين عضوا على الأقل ، وخمسة وأربعين عضوا على الأكثر ، ويصدر بتحديد هذا العدد قرار من الوزير المختص . وتنتخب الجمعية العمومية ثلثي عدد الأعضاء ويعين الثلث الباقي بقرار من الوزير المختص من ذوي الخبرة في مجالات عمل الاتحاد . ويراعى في جميع الأحوال تمثيل المحافظات بعضو واحد على الأقل .

ويتم الانتخاب بالأغلبية النسبية لأصوات الحاضرين وتنظيم اللائحة التنفيذية مواعيد وإجراءات الترشيح والانتخاب .

ويعين الوزير المختص رئيس مجلس إدارة الاتحاد من بين أعضاء المجلس ، ويتولى رئيس المجلس دعوته إلى الاجتماع .

وللوزير المختص فى جميع الأحوال دعوة مجلس إدارة الاتحاد إلى الانعقاد .

(مادة ٢٠)

يشترط فى عضو مجلس الإدارة ما يأتى :

١ - أن يكون عضواً عاملاً فى الاتحاد ، مصرى الجنسية سواء كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً ، وذلك بالنسبة للأعضاء المنتخبين .

٢ - أن يكون كامل الأهلية .

٣ - ألا يكون قد حكم عليه بعقوبة جنائية أو فى جنحة مخلة بالشرف والأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .

٤ - (*) ألا يكون قد وقع عليه أحد الجزاءات المذكورة بالبندين ب ، ج من المادة ٣٨ من هذا القانون .

٥ - أن يكون قد مارس أعمال المقاولات فى جمهورية مصر العربية مدة لا تقل عن عشر سنوات لحسابه أو لحساب مقاول آخر .

(مادة ٢١)

مدة عضوية مجلس الإدارة أربع سنوات ويتجدد انتخاب نصف الأعضاء كل سنتين بطريق الاقتراع السرى وفقاً للقواعد التى تحددها اللائحة التنفيذية .

ويجب أن يتم الانتخاب خلال الستين يوماً السابقة على انتهاء مدة العضوية وللشخص الاعتبارى عضو مجلس الإدارة استبدال من يمثله فى أى وقت .

ويختار المجلس فى أول اجتماع له من بين أعضائه المنتخبين نواب الرئيس وأمين الصندوق .

(*) البند رقم (٤) من المادة رقم (٢٠) تم استدراكه بعدد الجريدة الرسمية رقم ٣٦
فى ١٩٩٢/٩/٣

(مادة ٢٢)

يمثل رئيس مجلس الإدارة الاتحاد أمام القضاء والغير . ولا يجوز أن يتولى رئاسة المجلس لأكثر من ثماني سنوات متتالية .

(مادة ٢٣)

يجتمع مجلس الإدارة كل ثلاثة شهور على الأقل ، بناء على دعوة يوجهها الرئيس إلى الأعضاء كتابة قبل الموعد المقترح للاجتماع بخمسة عشر يوما على الأقل .
ويتعين على الرئيس دعوة المجلس إلى الاجتماع إذا طلب ذلك خمس عدد الأعضاء .

(مادة ٢٤)

يرأس اجتماعات المجلس رئيسه ، وفي حالة غيابه يحل محله أكبر نواب الرئيس الحاضرين سنا .

ولا تعتبر مداوات المجلس صحيحة إلا إذا حضرها أكثر من نصف عدد الأعضاء .
وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين . وفي حالة تساوى الأصوات يرجع الجانب الذى منه رئيس الاجتماع .

(مادة ٢٥)

إذا خلا مقعد أو أكثر من مقاعد أعضاء المجلس لأى سبب من الأسباب تتيج فى اختيار أعضاء آخرين ذات الطريقة التى اتبعت فى اختيار الأعضاء الذين خلت مقاعدهم بحيث يتم الاختيار بالنسبة للأعضاء المنتخبين من الحاصلين على أكثر الأصوات التالية لأصوات الأعضاء الذين انتخبوا فى المجلس ، وذلك مع مراعاة الحد الأدنى لتمثيل المحافظات والشعب وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية على أن يعرض الأمر على الجمعية العمومية لإقرار التعيين فى أول اجتماع تال لها ، وتعتبر مدة العضو فى هذه الحالة هى المدة التى كانت متبقة لسلفه .

وفى حالة خلو مقعد الرئيس لأى سبب من الأسباب يعين الوزير المختص رئيسا للمجلس
للمدة المتبقية .

(مادة ٢٦)

يكون للمجلس أوسع السلطات فى إدارة الاتحاد وتنظيمه ويتولى إصدار اللوائح
الداخلية ويشرف على جميع التنظيمات والوحدات الإدارية والفنية والمالية .

ويتولى المجلس بصفة خاصة تنفيذ القرارات التى تصدرها الجمعية العمومية
ولا يجوز للمجلس التصرف فى القيم المنقولة والممتلكات العقارية التى تدخل فى أصول
الاتحاد الثابتة إلا بموافقة الجمعية العمومية أو بتفويض مسبق منها .

وللمجلس أن يفوض بعض اختصاصاته فى هذا الشأن إلى مكتب المجلس .

(مادة ٢٧)

يعد المجلس قبل اجتماع الجمعية العمومية العادية السنوى تقريرا شاملا عن نشاط
الاتحاد متضمنا على الأخص :

- ميزانية الاتحاد بعد مراجعتها من مراقب الحسابات .
- تقريرا عن نشاط الاتحاد خلال السنة المالية وعن المركز المالى له فى ختام
هذه السنة .

(مادة ٢٨)

تتكون هيئة مكتب الاتحاد من عشرة أعضاء على الوجه الآتى :

- رئيس مجلس الإدارة .

- أحد نواب الرئيس ينتخبه المجلس .

- أمين الصندوق .

- أمين عام الاتحاد .

- ستة ينتخبهم المجلس .

ويكون انتخابهم بالأغلبية المطلقة لعدد الأصوات ، وفى حالة عدم الحصول على هذه الأغلبية يعاد الانتخاب ويكتفى فى هذه الحالة بالأغلبية النسبية ، وفى حالة خلو أحد مقاعد المكتب لأحد الأسباب المبينة فى المادة (٢٥) من هذا القانون ، يجرى انتخاب لشغل المقعد الذى خلا خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ خلوه ، وذلك طبقاً للأوضاع المقررة فى هذه المادة وتعتبر مدة العضو فى هذه الحالة هى المدة المكتملة لمدة سلفه .

(مادة ٢٩)

يرأس اجتماعات هيئة المكتب رئيس مجلس الإدارة أو من يحل محله .

(مادة ٣٠)

يتولى المكتب فى حدود التفويض المقرر له من مجلس الإدارة اتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بإدارة وتنظيم الاتحاد ، كما يختص بتنفيذ قرارات مجلس الإدارة والجمعية العمومية .

ويجوز للمكتب أن يفرض أحد أعضائه فى القيام بمهمة محددة .

(مادة ٣١)

يعين مجلس الإدارة من بين أعضائه الأمين العام للاتحاد بناء على اقتراح رئيسه .

ويتولى الأمين العام الرئاسة التنفيذية لجميع أجهزة الاتحاد ، والربط بينهما وبين هيئة المكتب .

(مادة ٣٢)

يشكل مجلس الإدارة لجاناً دائمة ومجموعات عمل مؤقتة لدراسة ما يرى المجلس تكليفها به من مسائل وأبحاث ، وتحدد اللاتحة الداخلية كيفية تكوين هذه اللجان ومجموعات العمل وطريقة ممارستها لعملها بما فيها تنظيم شئونها المالية والإدارية .

الباب الخامس

مراقبة أموال الاتحاد

(مادة ٣٣)

تعتبر أموال الاتحاد أموالا عامة فى تطبيق أحكام قانون العقوبات ، تخضع لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات .

(مادة ٣٤)

يكون للاتحاد مراقب حسابات أو أكثر تعينه الجمعية العمومية ، وتقرر أتعابه السنوية .

وفى حالة تعدد المراقبين يكونون مسئولين بالتضامن .

ويجوز للجمعية العمومية فى جميع الأحوال تغيير مراقب الحسابات .

وتحدد اللائحة التنفيذية الإجراءات التى تتخذ فى هذا الشأن .

الباب السادس

لجان التظلمات والتحكيم والتأديب

(مادة ٣٥)

تشكل بقرار من مجلس الإدارة لجنة دائمة للطعون برئاسة رئيس مجلس الإدارة أو من يفوضه من أعضاء المجلس وعضوية أحد رجال القضاء بدرجة مستشار على الأقل تعينه الجهة المختصة ورئيس اللجنة القانونية للاتحاد واثنين من أعضاء الاتحاد ، وتختص هذه اللجنة بما يأتى :

١ - الفصل فى التطلعات المقدمة من القرارات الصادرة فى طلبات الانضمام إلى الاتحاد ومن قرارات التصنيف والترتيب .

٢ - الفصل فى طلبات الترشيح لعضوية مجلس الإدارة .

٣ - الفصل فى الطعون المقدمة فى انتخابات عضوية مجلس الإدارة وعضوية مكتب الاتحاد .

وتكون قرارات اللجنة نهائية وتبين اللائحة التنفيذية القواعد والإجراءات المتعلقة بمباشرة اللجنة لأعمالها .

(مادة ٣٦)

يجوز الفصل بطريق التحكيم فى المنازعات التى تنشأ بين أعضاء الاتحاد ، وكذلك المنازعات التى تنشأ بين هؤلاء الأعضاء والغير .

وتنظم اللائحة التنفيذية القواعد والإجراءات المتعلقة بالتحكيم ، وتحدد الرسوم المستحقة للاتحاد فى هذا الشأن .

(مادة ٣٧)

تشكل بقرار من مجلس الإدارة هيئة تأديب برئاسة مجلس الإدارة أو من يفوضه من بين أعضاء المجلس ، وعضوية أحد رجال القضاء بدرجة مستشار تنلبه الهيئة المختصة ، واثنين من أعضاء اللجنة القانونية بالاتحاد ، وثلاثة من أعضاء الاتحاد ، وتختص هذه اللجنة بالفصل فى شئون أعضاء الاتحاد فى الحالات الآتية :

١ - إذا أساء أحدهم إلى المهنة أو أدخل بعقد المزاولة أو خرج على مقتضيات الشرف والأمانة فى تعامله مع الغير .

٢ - إذا خرج على مقتضى الواجب فى الالتزام بقوانين ونظم الاتحاد ، أو قرارات الجمعية العمومية ومجلس الإدارة ولجنة التحكيم .

(مادة ٣٨)

يكون لهيئة التأديب أن توقع أحد الجزاءات الآتية :
(أ) الإنذار .

(ب) الاستبعاد من ممارسة نشاط بعينه من أنشطة المقاولات .

(ج) الاستبعاد من الاتحاد مدة لا تتجاوز ستة .

وتكون قرارات الهيئة نهائية .

(مادة ٣٩)

لا يجوز توقيع جزاء على عضو الاتحاد ، الا بعد التحقيق معه كتابة وسماع أقواله أو من يمثله وتحقيق دفاعه وهيئة التأديب أن تنيب أحد أعضائها لإجراء هذا التحقيق .

(مادة ٤٠)

تنظم اللائحة التنفيذية قواعد وإجراءات مباشرة هيئة التأديب لأعمالها .

(مادة ٤١)

يرفع من سجلات الاتحاد بقرار من مجلس الإدارة بعد أخذ رأى اللجنة القانونية بالاتحاد :

١ - العضو الذي يتوقف نهائيا عن ممارسة المهنة ، ويشب ذلك على وجه قطعى .

٢ - فى حالة حل المنشأة أو تصفيتها أو إشهار إفلاسها بحكم نهائى .

ويجوز إعادة قيد العضو إذا عاد إلى مباشرة نشاطه ، أو استرد الحقوق التى حرم منها ، بشرط أن يقدم طلبا جديدا .

فإذا رفض طلبه ، جاز له الطعن فى قرار الرفض بطلب يقدم للجنة المنصوص عليها فى المادة (٣) بالإجراءات المنصوص عليها فى ذات المادة .

الباب السابع

أحكام عامة

(مادة ٤٢)

لا تسرى أحكام القوانين الخاصة بالاجتماعات على اجتماعات أعضاء الاتحاد وفروعه واللجان المختلفة مما يخرج عن شئون مهنتهم .

(مادة ٤٣)

مع عدم الإخلال بأحكام قانون العمل يضع مجلس إدارة الاتحاد لائحة تنظيم شئون العاملين في الاتحاد وتعتمد من الوزير المختص تنظم أحكام تعيينهم ومراتبهم وعلاواتهم وترقياتهم وغير ذلك من المزايا المادية والعينية .

(مادة ٤٤)

مع عدم الإخلال بأحكام قانون المحاماة والمراقعات المدنية والتجارية ، لا يجوز أن يحضر عن أصحاب الشأن أمام خبراء المحاكم للمناقشة في المسائل المتعلقة بالمقاولات إلا الأعضاء المختصين والمقيدين بالجدول المعد لذلك بالاتحاد ، ويتوب هؤلاء عن بعض في الحضور أمام الخبراء المذكورين ، وتحدد اللائحة التنفيذية تنظيم هذا الجدول وشروط لقيده به .

(مادة ٤٥)

يجوز بقرار من الوزير المختص حل مجلس إدارة الاتحاد إذا وقعت منه مخالفة لأحكام هذا القانون ويعاد تكوين المجلس الجديد خلال ستة أشهر من صدور قرار حل المجلس على الأكثر .

كما يجوز حل المجلس إذ صدر قرار من الجمعية العمومية ، بموافقة ثلثي الأعضاء على الأقل بعد اعتماد ذلك من الوزير المختص .

وعند حل مجلس الإدارة يصدر قرار من الوزير المختص بتشكيل لجنة لتصرف أعمال الاتحاد وذلك لحين تشكيل المجلس الجديد .

الباب الثامن

العقوبات

(مادة ٤٦)

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر ، يعاقب بغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه كل من ارتكب الأفعال الآتية :

١ - باشر أو تعاقد على عمل من أعمال المقاولات تزيد قيمته على خمسين ألف جنيه فى العقد الواحد دون أن يكون مقيدا بالاتحاد وقت تعاقدته على أداء ذلك العمل . أو يكون قد رفع اسمه أو استبعد طبقاً لأحكام هذا القانون .

٢ - استخدام أو أمر باستخدام أحد من غير الأعضاء العاملين بالاتحاد لمباشرة أعمال المقاولات أو أسند أعمال مقاولات لهم لا يجوز لهم مباشرتها طبقاً لأحكام هذا القانون .

وفى جميع الأحوال تحكم المحكمة بإلغاء العقود التى تبرم نتيجة لأحد هذه الأفعال .

وتؤزل حصيللة الغرامات المنصوص عليها فى هذه المادة إلى حساب تمويل مشروعات الإسكان الاقتصادى بوزارة الإسكان .

ويحكم على المخالف فضلاً عن ذلك بتحويل يزدى إلى الاتحاد يعادل قيمة رسم القيد والاشتراك السنوى وقيمة الطوابع المستحقة .

الباب التاسع

أحكام انتقالية

(مادة ٤٧)^(١)

استثناء من أحكام المادة (١٩) يشكل أول مجلس إدارة بقرار من الوزير المختص خلال شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون .

يضع هذا المجلس قواعد التصنيف والترتيب ونسب قشيل مختلف الفئات في مجلس إدارة الاتحاد ، ولا تسرى هذه القواعد إلا بعد اعتمادها من الوزير المختص .

كما يتولى هذا المجلس ممارسة الاختصاصات المقررة لمجلس إدارة الاتحاد في هذا القانون ، ويقوم بكافة الإجراءات الكفيلة بوضع أحكامه موضع التنفيذ .

(مادة ٤٨)

يعد مجلس الإدارة مشروع اللائحة التنفيذية لهذا القانون خلال ستة أشهر من تاريخ العمل به .

ويدعو المجلس أول جمعية عمومية للاتفاق خلال الثلاثة أشهر التالية لإقرار مشروع اللائحة وتصدر بقرار من الوزير المختص .

(١) الفقرة الأولى من المادة رقم (٤٧) تم استبدالها بعدد الجريدة الرسمية رقم ٣٦

(مادة ٤٩) (١)

تحل بقوة القانون جميع الجمعيات والاتحادات والغرف القائمة التي تمثل المفاوضين المنصوص عليهم في المادة (١) من هذا القانون اعتباراً من تاريخ العمل به ، وذلك فيما عدا الجمعيات التعاونية الإنتاجية للإتشاء والتعمير والبناء المسجلة طبقاً لأحكام القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التعاون الإنتاجي واتحاداتها .

وعلى المشتغلين بالمقاولات وقت العمل بهذا القانون بما فيهم الجمعيات التعاونية الإنتاجية للإتشاء والتعمير والبناء ، توفيق أوضاعهم مع أحكامه خلال سنة من تاريخ العمل باللائحة التنفيذية .

(مادة ٥٠)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ المحرم سنة ١٤١٣ هـ

(الموافق ٢٢ يولييه سنة ١٩٩٢ م) .

حسني مبارك

تقرير اللجنة المشتركة

من لجنة الإسكان والمرافق العامة والتعمير

ومكتبى لجنى الشئون الدستورية والتشريعية والخطة والموازنة

عن اقتراح بمشروع قانون . مقدم من السيد العضو

المهندس / محمد محمود على حسن . بإنشاء الاتحاد المصرى

لمقاوى التشييد والبناء

(القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٩٢) (*)

أحال المجلس بجلسته المعقودة فى ٢٤ مارس سنة ١٩٩١ ، اقتراح بمشروع قانون ،
مقدم من السيد العضو المهندس محمد محمود على حسن ، بإنشاء الاتحاد المصرى لمقاوى
التشييد والبناء ، إلى لجنة مشتركة من لجنة الإسكان والمرافق العامة والتعمير ومكتبى
لجنى الشئون الدستورية والتشريعية والخطة والموازنة لدراسته وإعداد تقرير عنه لعرضه
على المجلس .

فعقدت اللجنة المشتركة عدة اجتماعات فى ٩ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ من مايو و ٣ و ١٠ من
يوليو سنة ١٩٩١ حضرها السادة .

- ١ - محمد توفيق نسيم ، رئيس هيئة القطاع العام للتعمير .
- ٢ - عزت صالح شرف ، نائب رئيس هيئة الإشتاءات الكهربائية .
- ٣ - على سالم حمزة ، نائب رئيس مجلس إدارة الشركة المشتركة للتعمير .
- ٤ - زين السادات ، أمين عام الشعبة العامة للمقاولات بالغرفة التجارية .
- ٥ - محمد عادل المليجى ، وكيل وزارة المالية .

٦ - أحمد فتحي غنيم ، وكيل أول وزارة المالية .

٧ - مصطفى رزق ، وكيل أول وزارة الإسكان .

٨ - مصطفى بكر غازى ، وكيل وزارة التعمير .

مندوبين عن الحكومة .

وقد أعدت اللجنة تقريراً عن هذا الاقتراح بمشروع قانون فى دور الاعتقاد السابق ولم يتسن نظره فى المجلس نظراً لفض دور الاعتقاد .

وإعمالاً لحكم المادة ١٧٢ من اللائحة الداخلية للمجلس فقد تقدم السيد العضو/ محمد محمود على حسن إلى السيد الدكتور رئيس المجلس فى ١٣/١١/١٩٩١، بطلب لاستئناف نظر الاقتراح بمشروع القانون المقدم منه وقد أحيل الطلب إلى اللجنة فعقدت اجتماعاً فى ١٤/١١/١٩٩١ لهذا الغرض استعرضت فيه تقريرها السابق ، ووافقت عليه وتعرضه فيما يأتى :

بعد أن استعادت اللجنة أحكام الدستور وقانون مجلس الشعب واللائحة الداخلية للمجلس ، وبعد أن استعرضت اللجنة الاقتراح بمشروع القانون المعروض ومذكرته الإيضاحية وكذلك التقرير الذى أعدته لجنة الاقتراحات والشكاوى عن هذا الموضوع ، وبعد أن استمعت إلى مناقشات السادة الأعضاء وما أدلى به السادة مندوبو الحكومة من إيضاحات ، تبين للجنة الآتى :

يقوم قطاع مقاولات التشييد والبناء بدور فعال فى تحقيق خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر ، حيث تبلغ جملة استثمارات نحو (٤٠ ٪) من جملة استثمارات خطط التنمية ، ونظراً لعدم وجود تنظيم كامل لمهنة المقاولات فقد ترتب على ذلك دخول بعض الأدعياء وغير المتخصصين فى مجال التشييد والبناء ، مما أدى إلى وقوع حوادث

جسيمة تمثلت فى إنهيار بعض المباني وضياح الأموال وإزهاق الأرواح وقد أوضحت المذكرة الإيضاحية لهذا الاقتراح بمشروع القانون أن الاتحاد المزمع إنشاؤه يقوم على الاعتبارات الآتية :

١ - أن يضم هذا الاتحاد كل القائمين على مهنة الإنشاء والتشييد بصرف النظر عن نظامهم القانونى أو مالك رأس المال أو حجم مؤسسته أو تخصصه ، بحيث يمثل فى هذا الاتحاد شركات مقاولات القطاع العام بكل تخصصاتها الفنية سواء كانت إصلاح زراعى أو رى أو نقل أو كهرباء ، هذا بالإضافة إلى شركات القطاع الخاص الوطنية وكذلك الشركات الخاضعة لأحكام قانون استثمار المال العربى الأجنبى .

٢ - روعى فى هذا الاتحاد أن يضم جميع القائمين بنشاط المقاولات سواء كانت مباشرة أعمال البناء أو مقاولات الأشغال العامة أو أعمال الهندسة المدنية ، حيث إن هذه التخصصات ليس لها وجود ظاهر فى مصر ، نظرا لأن الاتحاد الجامع للقائمين بمهنة المقاولات عموما أجدى لأصحاب الأعمال والمقاولين ويساعد على تطوير صناعة البناء والتكنولوجيا الحديثة بأرخص الأسعار وأفضل المواد .

٣ - يقوم هذا الاتحاد على سبيل الإلزام للقائمين على مهنة المقاولات عموما بلا تفرقة بين صغيرهم وكبيرهم وذلك لاستبعاد المتطفلين وأدعياء المهنة ودرا للأخطار الجسام التى تتعرض لها الأموال والأرواح ، وقد استثنى من ذلك من يقتصر نشاطهم على أعمال توريد المواد أو أعمال المصنوعات .

٤ - روعى أن يتضمن الاقتراح بمشروع القانون اسم الاتحاد ومركزه وموارده والأجهزة القائمة على إدارته وتشكيل مجلس الإدارة والجمعية العمومية والضمانات المقررة لأعضائه بالنسبة لقبولهم أو فصلهم حتى تسود فكرة الأمن والأمان للقائمين على هذه المهنة ، على أن تترك التفاصيل المكملة لهذا الاقتراح بمشروع القانون للائحة التنفيذية واللوائح الأخرى التى يضعها مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية .

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الاقتراح بمشروع القانون قد سبق أن مر بمراحل عديدة من البحث والدراسة على مدى الدورات السابقة وقد اجتمعت هذه الدراسة على أن هذا الاقتراح بمشروع القانون يتفق والدستور ويوجد مثيل في التطبيقات القانونية المختلفة في الأقطار العربية والأوروبية .

وقد قامت اللجنة بمراجعة نصوص مواد الاقتراح بمشروع القانون وعدلت بعض المواد بما يتفق مع الآراء التي أبدتها السادة الأعضاء . خلال المناقشات ، كما قامت بتعديل بعض المواد لأحكام الصياغة حتى تتفق مع الأصول التشريعية السليمة ، وذلك على النحو الآتي :

التعديلات التي ادخلتها اللجنة على الاقتراح بمشروع القانون

مادة ١ - أضافت عبارة « أعمال الإنشاءات البحرية المدنية » بدلا من عبارة « الأعمال البحرية » نظرا لأن الأعمال البحرية تضم نشاطات متعددة ومختلفة قد لا تتعلق بنشاط الاتحاد .

مادة ٣ - حذفت اللجنة من الفقرة (ب) عبارة « من المشتغلين بنشاط المقاولات من أشخاص طبيعيين واعتباريين » لأنها تزيد في المعنى كما حذفت اللجنة من ذات الفقرة عبارة « ولا تكون هذه الأحكام والقواعد والنسب نافذة إلا بعد اعتمادها من الوزير المختص بالإسكان » ، حيث أحالت ذلك إلى اللائحة التنفيذية .

- تعديل الفقرة (ج) توسعا لدور الأعضاء المصريين في الاتحاد في المساهمة في خطط التنمية في الدولة بهدف التأكيد على زيادة دور الأعضاء المصريين في تنفيذ هذه الخطط .

- حذفت الفقرة (د) باعتبار أن قوانين التأمينات الاجتماعية للدولة تكفي لتحقيق الغرض المنصوص عليه .

- إضافة كلمة « الهيئات العربية » إلى الفقرة (ج) تدعيما للتضامن العربي بين الأقطار العربية .

مادة ٥ - تعديل النص بما يتفق مع أسس الصياغة القانونية السليمة .

مادة ٧ - تعديل رقم قانون الاستثمار كي يتفق مع التشريع القائم ، كما تم زيادة النصاب من عشرين ألف إلى خمسين ألف قشيا مع التطورات الاقتصادية الحالية ، وحذف عبارة « وبأحكام عقود المقاولات الممولة بقروض أومنح يشترط فيها موافقة مجلس الشعب » اكتفاء بما ورد في الفقرة الأخيرة من هذه المادة ، كما تم تعديل صياغة الفقرة الثانية حماية لأعضاء الاتحاد العاملين من المنافسة الأجنبية التي قد يتعرضون لها .

مادة ٩ - تخفيض الحد الأقصى لرسم الاشتراك يجعله ٥ آلاف جنيه مع حذف العبارة الأخيرة .

مادة ١٠ - حذف العبارة الأخيرة بالفقرة (أ) والخاصة بقيمة الدفعة وتوريدها بموجب إيصال لأن ذلك سوف يكون استثناء وخلال فترة انتقالية حتى يتم طبع طوابع الدفعة الخاصة بالاتحاد .

مادة ١١ - أضيفت كلمة « حتى » في المادة لضبط الصياغة .

مادة ١٨ - تعديل المادة بما يتفق مع ضبط الصياغة .

مادة ١٩ - حذف عبارة « كتاب الوزير المختص بالإسكان » حيث رأت اللجنة أن دعوة الجمعية العمومية لاجتماع غير عادي تخرج عن اختصاصات وزير الإسكان .

مادة ٢٠ - حذف الفقرة الأخيرة من هذه المادة لأنه من المسلم به أن تكون التعديلات بالإدارة التشريعية المناسبة .

مادة ٢١ - حذف عبارة « لا تتفق مع السياسة العامة للدولة » لأنها لا تتضمن معياراً منضبطاً واضحاً مع حذف الفقرة الأخيرة من هذه المادة .

مادة ٢٢ - تعديل هذا النص حتى تنضبط الصياغة وليكون عدد أعضاء مجلس الإدارة فردياً تسهيلاً لعملية التصويت داخل مجلس الإدارة عند اتخاذ القرارات ، كما تم حذف التحديد الوارد في نهاية المادة بالنسبة لتحديد الوزارات المعنية وذلك لإتاحة الفرصة لاشتراك ما يراه الوزير من خبراء متخصصين قد يستفاد من خبراتهم دون أن يكونوا بالضرورة من الوزارات المعنية .

مادة ٢٣ - زيادة المدة بالنسبة لشروط عضوية مجلس الإدارة إلى عشر سنوات حتى يكون العضو قد اكتسب الخبرة المناسبة للاضطلاع بمهام منصبه .

مادة ٢٤ - عدلت المادة بجعل عضوية مجلس الإدارة أربع سنوات بدلاً من ثلاث سنوات على أن يتجدد انتخاب نصف الأعضاء كل سنتين بطريق الاقتراع السري وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية وعلى أن يختار مجلس الإدارة في أول اجتماع له من بين أعضائه المنتخبين نواب الرئيس وأمين الصندوق .

وقد تم تعديل هذه المادة استرشاداً بما ورد في التشريعات الماثلة .

مادة ٢٥ - تعديل مدة رئاسة مجلس الإدارة إلى ثمان سنوات على فترتين بدلاً من ست سنوات وذلك للاستفادة من خبرة من يتولى رئاسة مجلس الإدارة وعدم تغيير الرئاسة على فترات متقاربة وذلك استقراراً لأوضاع المجلس .

مادة ٢٦ - اقتصر طلب عقد اجتماع مجلس الإدارة على خمس عدد أعضاء مجلس الإدارة وتم حذف عبارة « أمين الصندوق أو الأمين العام » من النص حيث رأت اللجنة قصر هذا الاختصاص على خمس عدد الأعضاء فقط وحتى لا يدعى المجلس للاعتقاد لأمر قد يرى أنه لوجه للاستعجال فيها لدعوة المجلس .

مادة ٢٨ - حذف الفقرة الأخيرة من هذه المادة الخاصة بتولى أكبر نواب الرئيس سنا لرئاسة مجلس الإدارة في حالة خلو مقعد الرئيس وذلك لأن اللجنة رأت أن معيار كبر السن ليس معيارا موضوعيا لتولى رئاسة مجلس الإدارة وأرجعت الأمر في هذا الشأن إلى الجمعية العمومية .

مادة ٢٩ - حذفت اللجنة عبارة « أمين الصندوق أو الأمين العام للاتحاد » من الفقرة الأخيرة من هذه المادة وهي الخاصة بتفويض بعض اختصاصات مجلس الإدارة إلى مكتب المجلس دون أمين الصندوق أو الأمين العام حتى لا ينفرد أى منهما باتخاذ قرار قد لا يرضى عنه مجلس الإدارة باعتبار أن تشكيل المكتب بما يضمه من أعضاء يكفل ذلك .

مادة ٣٠ - تم حذف عبارة « مشتملا على شرح لبنود الإيرادات والمصروفات » ذلك أن تقرير نشاط الاتحاد لابد وأن يتضمن شرح لهذه البنود دون أن ينص على ذلك .

مادة ٣١ - عدلت اللجنة هذا النص حيث جعلت بين عضوية هيئة مكتب الاتحاد ستة أعضاء ينتخبهم المجلس بدلا من خمسة ينتخبهم المجلس من غير المعينين .

وقد رأت اللجنة أن يتم انتخاب هؤلاء الأعضاء دون تفرقة بين المعينين وغير المعينين ، لأنه قد يقتضى وجود بعض الأعضاء غير المعينين فى عضوية هيئة مكتب الاتحاد .

مادة ٣٢ - عدلت هذه المادة بجعل رئاسة هيئة المكتب لرئيس مجلس الإدارة أو من يحل محله وفقا للقواعد التى ينص عليها فى اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

مادة ٣٣ - تعديل صياغة هذه المادة بحذف الفقرة الثانية منها والخاصة بسلطة المكتب فى شراء وتحصيل المبالغ المستحقة والوفاء بالديون .

مادة ٣٤ - حذف عبارة « التى يكون عضوا فيها طوال توليه منصبه » ذلك لأن الأمين العام للاتحاد لابد وأن يكون عضوا فى هيئة المكتب باعتبارها الهيئة المشرفة على تنفيذ قرارات مجلس إدارة الاتحاد دون أن يكون هناك ثمة مقتضى للنص على ذلك بالقانون .

مادة ٣٧ - إعادة صياغة هذه المادة بما يتماشى مع الصياغة القانونية السليمة وذلك دون الخروج على أحكامها حيث أناطت اللائحة التنفيذية الإجراءات التى تتبع فى شأن تعيين مراقب الحسابات وتقدير أتعابه والأحوال التى يجوز فيها للجمعية العمومية تغيير مراقب الحسابات .

مادة ٣٨ - جعلت اللجنة عضوية لجنة الطعون لأحد رجال القضاء بدرجة مستشار على الأقل تعينه الجهة المختصة بدلا من أن يكون ذلك قاصرا على أحد أعضاء مجلس الدولة وذلك لإتاحة الفرصة للترشيح لعضوية هذه اللجنة من بين أى من رجال القضاء .

مادة ٣٩ - عدلت هذه المادة حيث أناطت اللائحة التنفيذية القواعد والإجراءات المتعلقة بالتحكيم وتحديد الرسوم المستحقة فى هذا الشأن دون النص على إجراءات التحكيم اكتفاء بإحالتها إلى اللائحة التنفيذية .

مادة ٤٠ - تم حذفها اتساقا والتعديلات التى أجريت فى المادتين (٣٩، ٣٨) .

مادة ٤١ - عدلت المادة بجعل عضوية هيئة التأديب لأحد رجال القضاء بدرجة مستشار تندبه الهيئة المختصة وذلك اتساقا مع التعديل الذى أجرته اللجنة على هيئة التظلمات ، كما أضافت اللجنة إلى الأحوال التى يحال فيها العضو لهيئة التأديب حالة الإخلال بعقد المناقولة إضافة إلى الأحوال الأخرى الواردة بالنص .

مادة ٤٢ - استبعدت اللجنة عقوبة اللوم وعقوبة الاستبعاد من ممارسة نشاط بعينه من أنشطة المناقولات الواردتين بالفقرتين (ب ، د) الواردتين بهذه المادة اكتفاء بالعقوبات الأخرى .

مادة ٤٤ - تعديل صياغة المادة بما يتمشى مع الأسس التشريعية السليمة وذلك دون الخروج على أحكامها .

مادة ٤٦ - حذف عبارة « دون التقيد بالقوانين السارية فى شأن العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام » وذلك لأن طبيعة العمل فى الاتحاد ألا يتقيد بأى من هذين القانونين .

مادة ٤٨ - عدلت الفقرة (١) من هذه المادة بزيادة قيمة الأعمال المباشرة أو التعاقد عليها إلى خمسين ألف جنيه بدلا من عشرين ألف جنيه فى العقد الواحد .

هذا وقد أعترض السيد ممثل وزارة المالية على الاقتراح بمشروع القانون فى اجتماعات اللجنة وذلك بالنسبة للمادتين (١١) و (٥) لقصر عضوية الاتحاد المقترح على مقاولى القطاع الخاص دون شركات مقاولات القطاع العام ، وتعديل المادة (٧) بحيث تنص على ألا يسرى الحظر الوارد بها على إسناد أو مباشرة أعمال تدخل فى نشاط المقاولات بما يزيد على عشرين ألف جنيه ، وقد عدلتها اللجنة إلى خمسين ألف جنيه على شركات القطاع العام بالإضافة إلى إتاحة الفرصة أمام الجهات الأجنبية للدخول فى مناقصات ومباشرة نشاطها داخل الجمهورية فى حدود القوانين التى تنظم ذلك ، كما أضاف سيادته بأن الأعباء التى تتحملها شركات القطاع العام فى سبيل عضوية هذا الاتحاد تقدر بنحو ٦٤٤٢ مليون جنيه شاملة رسم القيد والاشتراك السنوى وحصيلة دفعة طوابع الاتحاد ، هذا وقد أرسل السيد الدكتور وزير المالية إلى السيد رئيس اللجنة تقريراً بهذا رأى بكتابه المؤرخ ١٩٩١/٦/١ حيث طلب سيادته تعديل المواد (٧، ٥، ١) من الاقتراح بمشروع القانون المذكور لتخفيف الأعباء عن شركات مقاولات القطاع العام نظرا لظروفها المالية .

وقد رأت اللجنة أنه لا ضير من عضوية شركات مقاولات القطاع العام في هذا الاتحاد بالنظر إلى أهمية التنظيم في قطاع المقاولات دون تفرقة بين شركات القطاع العام أو القطاع الخاص وتمشيا مع الأهداف التي يتوخاها الاقتراح بمشروع القانون .

أما بالنسبة لما أثير حول الأعباء المالية التي قدرتها وزارة المالية بنحو ٦,٤٤٢ مليون جنيه فإن ما ستحمله الشركات لن يزيد عن ١,٣ مليون جنيه وفقا للحسابات التي قدرتها الهيئة التأسيسية للاتحاد ومن ثم فإن اللجنة تثبت ذلك في التقرير تاركة الأمر في النهاية للمجلس المقرر .

وجدير بالذكر أنه قد ورد كتاب السيد المهندس وزير الإسكان والمرافق والتعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة المؤرخ في ١٩/٥/١٩٩١ مرفقا به صورة من مشروع قانون تقدمت به الوزارة إلى مجلس الوزراء بعد إقراره من قسم التشريع بمجلس الدولة بجلسته المقصودة بتاريخ ٢٤/٩/١٩٨٩ وأحيل إلى أمانة مجلس الوزراء لاتخاذ الإجراءات واستصداره إلا أن هذه الإجراءات لم تتخذ بعد ، ومن ثم فقد عرض مشروع القانون لكي يكون تحت نظر اللجنة عند دراستها لهذا الموضوع ، وقد قامت اللجنة بإجراء دراسة مقارنة تبين منها وجود اختلاف في المواد (٣، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٩، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٤٣، ٤٤، ٤٧) وقد رأت أن الاختلاف في معظم هذه المواد لا يعدو أن يكون اختلافا في الصياغة وفي بعض الأحكام التي رأت اللجنة عدم الأخذ بها استنادا إلى ما سبق أن وافقت عليه من تعديلات الاقتراح بمشروع القانون المعروض بالجدول المقارن الوارد بالتقرير .

وتوافق اللجنة على الاقتراح بمشروع القانون المعروض ، وترجو المجلس المقرر الموافقة عليه معدلا بالصيغة المرفقة .

رئيس اللجنة المشتركة

السيد محمد سرحان

مذكرة إيضاحية (*)

إن فكرة إنشاء الاتحاد المصرى لمقاولى التشييد والبناء تمت أساسا لمواجهة مشاكل هذا القطاع والقضاء على معوقاته وتحسين ظروف عمله ، وقد كان من المعلوم أنه لا يوجد تنظيم كامل وواف لتنظيم مهنة المقاولات ، إلا عن طريق الغرف الصناعية وبعض أنظمة إدارية أخرى ، وأن هذه الأنظمة ذاتها لا تكفى لمواجهة مشاكل هذا القطاع والنهوض به على الوجه المرجحى ، بعد أن ثبت أن استثمارات التشييد وتبلغ من (٤٠ ٪ إلى ٥٠ ٪) من جملة استثمارات بل فى الواقع أن هذه النسبة ترتفع إلى أكثر من (٨٥ ٪) إذ أخذ فى الحسبان أنه بدون أعمال التشييد (مقاولات / مواد بناء / عمالة) لن يتم تركيب المعدات للمصانع أو الأجهزة للمستشفيات أو ماكينات لمحطات الكهرباء أو طلمبات المياه والصرف الصحى (مرافق عامة) وأن هذه المعدات والأجهزة والطلمبات تمثل نسبة لا تقل عن (٣٥ ٪) أيضًا من جملة الاستثمارات كما أن هذا الاتحاد أصبح أمرا تقتضيه الضرورة ، وذلك لتدخل الأذعياء وغير المتخصصين فى أعمال البناء والتشييد مما ترتب عليه وقوع أحداث جسام نتيجة تهدم فى المباني وضياع فى الأموال وإزهاق فى الأرواح .

هذا كله - لأمور أخرى سيرد ذكرها فى بيان أغراض الاتحاد عند التعرض لها - حدا بكبار رواد صناعة التشييد والبناء إلى ضرورة اتخاذ دور إيجابى ذى شأن بأن قاموا بتشكيل لجنة تحضيرية (قانونية - فنية - إدارية) لاستيعاب أنظمة الدول العريقة فى إنشاء هذه الاتحادات كفرنسا وإنجلترا وألمانيا وبلجيكا وإيطاليا وهولندا والنمسا .. للأخذ بأحدث النظم السارية فيها تمهيدا لإنشاء الاتحاد المصرى .

وقد كون هؤلاء الرواد هيئة مؤسسين لاستيعاب ودراسة ما قدم إليها من مذكرات وآراء وبعد أن عقدت عدة اجتماعات متوالية هى واللجنة التحضيرية انتهت إلى وضع اقتراح بمشروع قانون بالصياغة المرفقة .

وقد حذا بالمقاولين إلى التفكير فى تكوين اتحاد يسهر على دعم مهنتهم اعتبارات أربعة أساسية :

أولا - أن يضم هذا الاتحاد القائمين على مهنة الإنشاء والتشييد دون نظر إلى نظامهم القانونى أو مالك رأس المال ، أو حجم المؤسسة أو تخصصها - بحيث يمثل فى هذا الاتحاد شركات مقاولات القطاع العام بوزارات الإسكان والتعمير والإصلاح الزراعى والكهرباء والرى والنقل والصناعة ، وكذلك وحدات القطاع الخاص الوطنى شركات أو أفراد ، وكذا الوحدات الخاضعة لقانون استثمار المال العربى والأجنبى .

ثانياً - أن هيئة المؤسسين وإن كانت قد لاحظت أنه يوجد فى كل من فرنسا وإنجلترا بالذات اتحادين يضم أولهما - الشركات والأفراد التى تقوم على مباشرة أعمال المباني ... و ثانيهما - يضم الشركات والأفراد المتخصصين فى أعمال مقاولات الأشغال العامة وأعمال الهندسة المدنية ... إلا أن الهيئة التأسيسية وبعد استعراض الموضوع من كافة نواحيه تبين لها بشكل واضح أن هذا التخصص ليس له وجود ظاهر فى مصر ، لقيام مؤسسات المقاولات على أى من هذين التخصصين ، لذلك - انتهى رأبها إلى أنه يكفى أن يقوم فى مصر اتحاد واحد وينتظم فيه جميع القائمين بهذا النشاط قوة دافعة تكفل له تحقيق أغراضه المنشودة بالكفاية الواجبة .. وإن كان هذا هو رأى الهيئة التأسيسية ولجنتها التحضيرية ، فأن أعضاء الاتحادات فى الخارج والمتخصصين فى شئونها ينصحون بفكرة الاتحاد الجامع للقائمين بمهنة المقاولات عموماً ، لأنهم يرون أن مثل هذا التوحيد أجدى وأسلم بالنسبة لأصحاب الأعمال والمقاولين كليهما ويساعد على تطوير صناعة البناء وتكنولوجيا بأرخص الأسعار وأحسن المواد .

ثالثاً - أن الاعتبار الثالث ، هو أن يضم هذا الاتحاد وعلى سبيل الالتزام القائمين على مهنة المقاولات عموماً بلا تفرقة بين صغارهم وكبيرهم - وذلك لسبب رئيسي هو استبعاد المتطفلين والأدعياء درءاً للأخطار الجسام التي تتعرض لها الأموال والأرواح .. وقد استثنى الاقتراح من هؤلاء من يقتصر نشاطه على أعمال توريد المواد أو عمال المصنوعات .

رابعاً - ورعى بحكم الصياغة القانونية السليمة أن يكون الاتحاد من ناحية غرضه ، واسمه ومركزه الرئيسي وموارده .. والأجهزة القائمة على إدارته مجلس الإدارة والجمعية العمومية والضمانات المقررة لأعضائه بالنسبة لقبولهم أو فصلهم مقدرة بحكم هذا القانون حتى تسود فكرة الأمن والأمان بالنسبة للقائمين على هذه المهنة ، على أن تترك التفاصيل المكتملة لهذا القانون بما ليس فيه خروج على أحكامه - اللوائح التي يضعها مجلس الإدارة والجمعية العمومية ، وإن هذا أدعى إلى سرعة البت وكافة التطوير والمرونة في الإنجاز .

وستتولى فيما يلي بيان الأوضاع الواردة بهذا الاقتراح ، فقد تناول الباب الأول من الاقتراح بمشروع قانون قيام الاتحاد وعضويته وأهدافه .

فنصت مواد الباب الأول - على أن يكون للاتحاد الشخصية الاعتبارية ويضم القائمين على صناعة التشييد والبناء والأشغال العامة واستصلاح الأراضي والتركيبات التركيب والأعمال البحرية وأية أعمال أخرى ، وأن يكون مركزه الرئيسي مدينة القاهرة الكبرى ، وأن يكون حق الاتحاد أن ينشئ فروعاً أو مكاتب في الداخل أو الخارج تكفل تأدية الاتحاد لرسائله الوطنية على المستوى المحلي وفي المحيط الدولي - بما يحقق للمؤسسات المصرية وبطريقة فعالة عزو الأسواق الأجنبية في الشرق الأوسط وأفريقيا - كما يساعد على غو هذه المؤسسات ويحملها مسئولية القيام بالمشروعات الكبرى دون حاجة إلى الاستعانة بالهيئات الأجنبية إلا في الحدود الضرورية واللازمة للحصول على التكنولوجيا الحديثة .

وأوضحت المادة الخامسة على وجه التفصيل أن الاتحاد يضم جميع المشتغلين بمهنة المقاولات من أشخاص اعتبارية تخضع لقوانين تنظيم شركات القطاع العام أو قانون الشركات أو قانون التجارة المصرية أو لقانون الاستثمار أو المنشآت الفردية والأفراد ، وهذا الوضع إذ يقرره القانون ويحكمه يكون سليما ومشروعا .

والأهم من ذلك كله ما تضمنته المادة (٧) من الاقتراح بمشروع قانون من أنه لا يجوز مباشرة المقاولات إلا من المنشآت المقيدة أعضاء عاملين بالاتحاد ، وأنه لا يجوز لأية جهة حكومية أو غير حكومية أو للأفراد أو إسناد أية أعمال تحت نشاط المقاولات إلى مفهوم هذا القانون إلا للأعضاء العاملين فى الاتحاد ، عدا حالات استثنائية ، حيث تقتضى المصلحة العليا للبلاد اشتراك مقاولين أجنبى فى تنفيذ بعض المشروعات الخاصة ويهدف المشروع من وراء حظر مباشرة المهنة على غير الأعضاء العاملين بالاتحاد وقصرها على الأعضاء العاملين فيه أمر واضح وهام - وذلك أن هؤلاء إنما يقيدون فى الاتحاد فى ضوء أبحاث ومعايير دقيقة من شأنها أن تستبعد الدخلاء والمتطفلين من ممارستها مما يؤدى حتما والزاما إلى رفع مستوى الكفاءة والأمانة والخبرة فى شئون هذه المهنة وبما يحقق الأمن والأمان للمواطنين ، ويقف حائلا دون حدوث الكوارث والتكبات فى مجال البناء والتشييد نتيجة الجهل بقواعد هذه المهنة والسلوك الواجب فى أدائها .

ومع هذا فقد استثنى النص ثلاثة حالات تحقيقا لأكبر قدر من المرونة :

(أ) أعمال المقاولات الممولة بقروض أو منح والمنصوص عليها فى اتفاقيات يوافق عليها مجلس الشعب .

(ب) عقود المقاولات التى تسند لشركات مقاولات أجنبية مسجلة كأعضاء مراسلين فى الاتحاد بشرط أن يشاركهم فى حملها أعضاء عاملين بنسبة لا تقل عن (٥٠ ٪) وهى ذات النسبة المخصصة للمصريين فى شركات المقاولات المنشأة بنظام الاستثمار استقرار للنصوص التشريعية) .

(ج) أعمال المقاولات التى تقضى المصلحة القومية اسنادها إلى جهات أجنبية بموافقة خاصة من مجلس الوزراء .

وقد بينت المادة (٣) أغراض الاتحاد ، وفى ذاتها تحمل فى طياتها الباعث والسبب الرئيسى على العمل على إنشاء الاتحاد وأثره على الاقتصاد القومى ، وذلك أنه فضلاً عن أنه يرمى المصالح المشتركة لأعضائه . ويمثلهم لدى السلطات المختصة ويعمل على مراعاة القوانين واللوائح التى تطبقها الدولة فى مجال نشاطهم ووضع الضوابط والتقاليد الخاصة بممارسة المهنة بما يكفل حمايتها مما يسهل إليها ، وأن الهيئة الاستثمارية المتخصصة للحكومة فى كل ما يخص صناعات المقاولات فى مصر - فإن هذا الاتحاد يقوم على حصر وتصنيف وترتيب جميع المشتغلين بمهنة المقاولات من أشخاص طبيعيين أو اعتباريين وفق تخصصاتهم وقدراتهم لخدمة المهنة وأصحاب المشروعات وأجهزة التخطيط .. كما أن هذا الاتحاد يعمل على تمكين وحدات المقاولات المصرية من المشاركة فى القيام بالمشروعات الكبرى خارج البلاد بما يحقق المصالح الوطنية العليا ، وتنظيم مشاركة الشركات الأجنبية وتعاونها مع الشركات المصرية بما يكفل للأخيرة تأدية رسالتها فى تحقيق خطة التنمية بالبلاد ... كما أن هذا الاتحاد يكفل للمقاولين الحصول على التسهيلات الائتمانية والضمانات الكافية بما يساعدهم على المساهمة فى المشروعات الكبرى بالبلاد .. وتختطى الحدود إلى المشروعات الكبرى خارج البلاد بما يحقق المصالح الوطنية العليا ، وركزت المادة (٤) على ما سيكون للاتحاد من تأثير فعال فى إعداد وتشغيل الأيدى العاملة اللازمة لأعمال المقاولات بدءاً من العمالة اليدوية إلى النصف ماهرة إلى الماهرة (الحرفية) إلى المشرفين (الملاحظين) إلى مساعدى المهندسين إلى المهندسين إلى المقاولين وهذا الأثر الفعال سيظهر فى شكل مراكز التدريب وانتشار وجودها فى أنحاء الجمهورية ، ومتابعة نشاطها لتخريج الأيدى العاملة المدربة على كافة المستويات كما سيكون له كلمته فى

توجيه التعليم الفنى وتنظيم برامجه الدراسية - النظرية والتطبيقية لتخريج الفنيين فى مجال الحرف اللازمة لأعمال التشبيد وكذلك تخريج الملاحظين والمشرفين الفنيين ، أما بالنسبة للتعليم الجامعى والذي لم يحظ به حتى الآن إلا بدراسات سطحية عن أعمال المقاولات فإن الاتحاد بأبحاثه العملية سيكون له أثر فعال فى هذه الدراسات سواء ما تعلق منها بالمواد ومواصفاتها وتطوراتها إعداد المقاييسات وأعمال الحصر والاختبارات الميدانية والرقابة الفعالة على كافة مراحل الأعمال بدء من استلام المواقع وتخطيطها واستلام المواد وإعداد البرامج التنفيذية للتوريدات والتنفيذ والمتابعة والتنسيق بين أنشطة التنفيذ المختلفة . وأنه بالنسبة للقيادات العليا للشركات فسيهتم الاتحاد بالدراسة التدريبية لهم سواء من النواحي الفنية (هندسية أو محاسبية ... إلخ) أو علم الإدارة الذى تفتقر إليه كثير من الشركات - كذلك سوف يهتم الاتحاد بتطوير الأساليب الفنية تصميمًا وتنفيذًا وإدخال التكنولوجيا الحديثة لتساير شركات المقاولات التطور العلمى والتطبيقات الحديثة ، وذلك بإشراك الخبراء الوطنيين والعالميين فى هذا المجال وتشجيع الزيارات لمواقع الأعمال الهامة بالخارج والمعارض والندوات الأجنبية - كذلك سوف يهتم الاتحاد بالمعاونة فى ربط أجهزة التشبيد والتنسيق بينهما بما يحقق الإعداد السليم لخطط التنمية من ناحية تشجيع استخدام مواد البناء المحلية مع تطويرها وتحديد الحجم الأمثل لطاقة شركات المواد وشركات المقاولات ، وضمان وجود التمويل المناسب ، كما سيهتم بإعادة النظر فى نماذج عقود المقاولات بما يجعلها تحقق التوازن بين طرفى العقد .. وأن كل هذا الأمور من شأنها أن تساهم مساهمة فعالة فى تحقيق خطة التنمية وبالتالي الاستفادة من المشروعات الواردة فيها سواء مشروعات إنتاجية أو خدمية أو سيادية ... إلخ .. فى التوقيت المناسب بالتكلفة المناسبة . كما وأن هذا الاتحاد سوف يساعد على رفع كفاءة صغار المقاولين وتوفير المساعدات الفنية والإدارية والمالية لهم ، ووضع البرامج التدريبية المناسبة لهم مع المعاونة فى تعيينهم وتوزيع نطاق عملهم جغرافيا وتحديد المقاولين القوميين المحليين .

وسوف يكون للاتحاد نشاط واضح من حيث وضع الضوابط والتخطيط للمشروعات التى تحتاج إلى خبرة أجنبية وكيفية المشاركة مع الشركات الوطنية بما يحقق حماية هذه الشركات الأخيرة مع الاستفادة من تلك الخبرة - هذا ومن أهم الموضوعات التى سوف يساهم فيها الاتحاد مساهمة فعالة هى إنشاء مراكز المعلومات عن التشييد وقطاعاته المتعددة ، ذلك أن الوضع الحالى يمثل عبثاً ثقيلاً على كل من يبحث عن معلومات أو بيانات عن أنشطة هذا القطاع سواء أكان الباحث فى داخل القطاع أو خارجه ، كما وأن الاتحاد سيهتم بحماية العاملين بقطاع المقاولات وحمايتهم من المتطفلين والدخلاء من رعايتهم مادياً واجتماعياً ... إلخ .

ومن هذا كله يتبين بوضوح ، أن قيام الاتحاد بأغراضه العلمية والفنية والعملية ، ما يساعد على تحقيق التنمية وزيادة الدخل القومى ، وحماية الدولة والمواطن .

هذا وغنى عن البيانات أن هذا الاتحاد سيكفل دائماً حسن التعاون والتكافل بين أعضائه عن طريق إنشاء تحكيم اختيارى يكفل فض المنازعات على وجه السرعة بين أعضاء الاتحاد وبينهم وبين الغير ، كما أنه سيشترك فى الدفاع عن مصالح أعضائه أمام القضاء والجهات الحكومية بما يضمن لهم السير فى عملهم محققين مصلحة الوطن العليا ، متخطين كل العقبات والمخالفات - على أنه لما كانت هذه هى أغراض الاتحاد كان لازماً أن يتوفر له ما يحتاجه من موارد .

وقد تناول (الباب الثانى) من قانون الاتحاد موارده المالية وأهمها الاشتراكات على النحو المبين بالمادة (٩) وراعى الاقتراح فى صياغتها أن تندرج المبالغ التى يؤدبها الأعضاء للاتحاد مع تدرج فئاتهم صعوداً ، فالأعضاء الأعلى فئة يجب أن يتحملوا نصيباً أكبر من مصروفات الاتحاد .. وفى نفس الوقت راعى الاقتراح المساواة بين الأعضاء من الفئة الواحدة تحقيقاً لروح الأخوة والتعاون ودرء لاحتتمالات الهيمنة أو المنافسة الضارة على المناصب .

على أنه لما كان الاتحاد فى حاجة إلى موارد تكميلية أخرى بالإضافة إلى الاشتراكات سالفة الذكر - تأدية لرسالته الضخمة التى سيقوم عليها تحقيقا للمصالح الوطنية العليا - فإنه يكون لزاما أن يشار فى هذا الباب أيضا إلى هذه الموارد وهى التى تنحصر تقدمها الحكومة لمعاونة الاتحاد فى تحقيق أغراضه وامتداد نشاطه فى الداخل والخارج ، وهذا بالإضافة إلى حصلة دمغة الاتحاد بواقع نصف جنيه عن كل ألف جنيه من عقود المقاولات يدفعها أصحاب العمل ، والجدير بالذكر أن إصدار مثل هذه الطوابع هو وضع أقرته قوانين النقابات والاتحادات جميعها تذكر منها على سبيل المثال نقابة المهندسين والتطبيقيين والمحامين ... إلخ كما وأن الاتحاد له حقه القانونى فى تقاضى أثمان مطبوعاته ومقابل ما يؤديه من خدمات لأعضائه أو للغير وعلى العموم جميع المواد الأخرى المشروعة .

وقد عالج (الباب الثالث) الأحكام الخاصة بالجمعية العمومية للاتحاد :

فتمتصن الأحكام الخاصة بالجمعية العمومية وينحصر أهمها فى تعريف الجمعية العمومية للاتحاد بأنها تتكون من جميع الأعضاء العاملين المقيدين فى تاريخ الدعوة لاتخاذ الجمعية العمومية والمسدين لآخر اشتراك سنوى مستحق والجدير بالذكر أن الاقتراح بمشروع قانون أجاز أن يحضرها غيرهم من الأعضاء للاستفادة من خبراتهم ومشورتهم فى أنواع تخصصاتهم على أن يكون ذلك بناء على دعوة من مجلس الإدارة دون أن يكون لهم صوت معدود فى المداولات .. وإذا كان تحديد عدد الأصوات المخولة لكل عضو أمر جديد فقد نصت المادة (١٥) على أن يكون لكل عضو صوت واحد فى الجمعية العمومية تحقيقاً لمبدأ الديمقراطية بين الأعضاء كما نصت المادة (١٦) على أنه يجوز لعضو الجمعية أن يوكل كتابة عضو آخر فى الحضور نيابة عنه . وفى جميع الأحوال لا يكون لأى عضو يصفته أصيلاً ووكيلاً عدد من الأصوات يجاوز صوتهما من مجموع أصوات الجمعية الصحيحة .

وقد تعرضت باقى مواد هذا الباب لتنظيم رئاسة الجمعية العمومية وتاريخ انعقادها ومهام الجمعية العمومية العادية فى استعراض نشاط أعمال مجلس الإدارة المنتهية . كما تتولى الجمعية انتخاب أعضاء مجلس الإدارة عند الاقتضاء .

وقد فرق الاقتراح بين الأغلبية اللازمة لاتخاذ القرارات فى الجمعية العمومية العادية وغير العادية لأهمية المسائل التى تعرض على الجمعية العمومية المدعوة لاجتماع غير عادى للنظر فى أمور لها أهميتها فى كيان الاتحاد مما يستدعى معه الأمر النظر فى تعديل قانون الاتحاد لأن لائحته الأساسية وما يترتب على ذلك من مسائل تمس الاتحاد فى صميمه سواء من ناحيته التنظيمية أو الموارد المتاحة له فشرط الاقتراح أن يمثل الحاضرين نصف الأصوات المقررة لأعضاء الاتحاد العاملين وقت الدعوة للاجتماع ... وذلك على التفصيل الموضح بالاقتراح ولنفس الأسباب قضت المادة (٢١) على وجوب إبلاغ قرارات الجمعية غير العادية إلى الوزير المختص بالإسكان وأعضائه حق الاعتراض عليها فى مدة معقولة .

وقد تتولى الاقتراح فى (الباب الرابع) إدارة الاتحاد :

فنصت مواده على أن يتولى إدارة الاتحاد مجلس إدارة من ثلاثين عضواً على الأقل وخمسة وأربعين عضواً على الأكثر وفقاً لما تحدده اللائحة ..

وتكون مدة عضوية مجلس الإدارة ثلاث سنوات ، وقد روعى تحديد عدد الأعضاء من ثلاثين عضواً إلى خمسة وأربعين عضواً هو أن يكون من اللاتيمات التى يترك تحديدها للاتحاد ، وبحيث يتواءم عدد أعضاء المجلس مع زيادة عدد الأعضاء العاملين ، وبحيث تنمشى مع تطورات التوسع فى الاتحاد الناشئ ، ونظمت المادة (٢٣) شروط المرشح لعضوية مجلس الإدارة ، وأهم هذه الشروط فى حالة خلو مقعداً أو أكثر بسبب الوفاة أو الاستقالة أو أى شرط من شروط العضوية .

فإنه طبقا للمادة (٢٨) يعين مجلس الإدارة أعضاء آخرين - الحاصلين على أكثر الأصوات - بعدد الأعضاء الذين انتخبوا في المجلس وتعتبر مدة العضوية في هذه الحالة هي المدة التي كانت متبقية لسلفه ، وقد روعى في ذلك الاكتفاء بقرار الجمعية العمومية لهذا الاختيار ، وذلك لإجراء انتخابات جديدة تتطلب الكثير من الجهد في حين أن الشروط التي تتطلب هذه المادة توافرها في العضو فيها الكفاية ويتحقق معها العدالة في الاختيار . وحددت مواد هذا الباب مواعيد اجتماع مجلس الإدارة وسلطة المجلس في انتخاب نواب رئيسه وأمين الصندوق ، وأوضحت من يحل محل رئيس المجلس في حالة غيابه ، وأنه لا يجوز إعادة انتخاب أعضاء مجلس الإدارة لأكثر من مدتين متتاليتين ، وأن تصدر قرارات المجلس بالأغلبية العادية ، فيما عدا الحالات التي يرى فيها المجلس اقتراح تعديل هذا القانون أو اللائحة الأساسية أو اللائحة الداخلية ، فقد اشترط المشروع أن تتم الموافقة على الاقتراح بأغلبية الثلثين وقد روعى في ضرورة توافر هذه الأغلبية أن يتم دراسة الموضوعات ذات الأهمية بالنسبة لكيان الاتحاد ، دراسة متأنية وكافية ، وأن الاقتراح اتبع في هذا الصدد ذات النهج الذي اتبعه بالنسبة للمسائل التي تعرض على الجمعية العمومية في اجتماعها غير العادي ، وقد راعت المادة (٢٩) أن يكون لمجلس الإدارة أوسع السلطات في إدارة الاتحاد ، وهي سياسة حميدة اتبعها المشرع في الشركات عموما تسهila للعمل وسرعة الإنجاز ، ولا غريب على أعضاء المجلس هذه السلطة ، مادام مرد الرقابة على تصرفاته جميعها للجمعية العمومية للاتحاد ، ذلك أن المجلس ملزما دائما أن يقدم للجمعية العمومية قبل انعقادها السنوى تقريرا شاملا يضم على الأخص ميزانية الاتحاد وتقريراً عن نشاطه خلال السنة المالية وعن المركز المالي له في ختام هذه السنة .

وأنة لسرعة البت فى الأمور وإنجازها نصن الاقتراح فى هذا الباب أيضا على أن تتكون هيئة مكتب الاتحاد من تسعة أعضاء .. ينتخبهم مجلس الإدارة لمدة سنة قابلة للتجديد على أنه روعى أن يكون بين أعضاء هيئة المكتب أعضاء بحكم وظائفهم وبحكم قمرسهم على أعمال الاتحاد ، وجعل الاقتراح لأهمية هيئة المكتب الرئاسة لرئيس مجلس الإدارة ، كما خول هذا المكتب بتفويض من مجلس الإدارة اتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بإدارة وتنظيم الاتحاد ، كما عهد إليه تنفيذ قرارات مجلس الإدارة والجمعية العمومية ، وخول هذا المكتب سلطات هامة فى الشراء والاستثمار وتحصيل المبالغ المستحقة للاتحاد والوفاء بالدين .. كل هذه الأمور روعى فيها أن تتوافر السرعة والإنجاز فى أعمال الاتحاد على أنه من المفهوم أن كافة تصرفات المكتب خاضعة فى النهاية لهيمنة مجلس الإدارة .. وعالجت المادة (٣٤) منصب أمين عام الاتحاد ومدة شغله لمنصبه ، وأنه لأهمية هذا المنصب وبحكم رئاسة شاغله للإدارات التنفيذية لجميع أجهزة الاتحاد والربط بينها وبين المكتب ، نصت هذه المادة على أن مجلس الإدارة هو الذى يتولى تعيينه .. على أنه من أهم التنظيمات فى الاتحاد هى لجانته التى نصت عليها المادة (٣٥) إذ يشكل مجلس الإدارة لجانا متخصصة دائمة ومجموعات عمل مؤقتة لدراسة مايرى المجلس تكليفها من مسائل وأبحاث ، مما يضى على أعمال هذه اللجان طابع التخصص ومتابعة التطورات ومواجهة المتطلبات اللازمة للاتحاد بالخبرة الملائمة مما يساعد على تقدم الاتحاد وممارسته لرسالته بكفاية .

وتناول (الباب الخامس) الأحكام الخاصة بمراقبة حسابات الاتحاد بادنا بمعاملتها معاملة المال العام فى تطبيق قانون العقوبات وإخضاعها لمراجعة الجهاز المركزى للمحاسبات ، ثم الحكم بأن يكون للاتحاد مراقب حسابات أو أكثر من الأشخاص الطبيعيين تعينه الجمعية العمومية ، وتحدد مكافآته ، ولايجوز تفويض مجلس الإدارة فى تعيين مراقب الحسابات وفى تحديد أتعابه دون ذكر حد أقصى ويجوز للجمعية فى جميع

الأحوال تغيير مراقب الحسابات لأهمية موضوع التغيير هذا ، فقد أحاطه الاقتراح بالضمانات الكافية على النحو الوارد تفصيلا في المادة (٣٧) بحيث أنه يقع باطلا كل قرار يتخذ في شأن المراقب أو استبداله بغيره على خلاف أحكام المادة (٣٧) .

وتناول الاقتراح في (الباب السادس) لجان التظلمات والتحكيم والتأديب :

والذي تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أن الاقتراح قنن لصالح الأعضاء الضمانات الكافية سواء من ناحية التظلمات التي تقدم منهم أو ناحية تأديبهم في الحالات التي يرتكبون فيها إثما أو مخالفة فنزلت المادة (٣٨) ببيان تشكيل للجنة التي تتولى الفصل في التظلمات فنصت على تشكيلها من صفوة ممتازة على أن يرأسها رئيس مجلس الإدارة أو من يفوضه من أعضاء المجلس وعضوية مستشار من مجلس الدولة يختاره رئيس هذا المجلس ورئيس اللجنة القانونية بالاتحاد واثنين من أعضاء الاتحاد ، وجعل من اختصاص هذه اللجنة التي يكون قرارها نهائيا الفصل في التظلمات المقدمة من القرارات الصادرة في طلبات الانضمام للاتحاد والفصل في طلبات الترشيع لعضوية مجلس الإدارة ، والطعون المقدمة في انتخابات عضوية مجلس إدارة وعضوية مكتب الاتحاد ولا ينقص من حقوق الأعضاء مانص عليه الاقتراح من أن قرارات اللجنة نهائيا ذلك أنه بحكم تشكيلها المدعم والمعاهد من عناصر قضائية وإدارية وفنية كفيلة بتحقيق العدالة في الحدود التي تكفل الأمن والأمان للأعضاء - كما وضع الاقتراح في المادة (٤١) تنظيمًا شاملا وكاملا يكفل تحقيق العدالة الكاملة في التأديب برئاسة رئيس المجلس أو غيره من أعضاء المجلس وعضوية مستشار من مجلس الدولة يختاره رئيس هذا المجلس واثنين من اللجنة القانونية بالاتحاد على أن يكون اختصاص هذه الهيئة وسيلة والغاية منه الحفاظ على كرامة المهنة إذ يحال عليها للمحاكمة كل ماتسول له نفسه الإساءة إلى المهنة أو الخروج على مقتضيات

الشرف والأمانة فى معاملته للغير أو أن يخرج على مقتضى الواجب فى الالتزام بمقتضى أحكام قوانين الاتحاد ونظمه ولوائحه أو الالتزام بقرارات مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية أو لجنة التحكيم وعددت المادة (٤٢) الجزاءات التى يوقعها مجلس التأديب وتضمنت المادة (٤٣) إجراءات التحقيق الواجبة فى الحالات والهيئة التى تتولاها وأنه اذ أوضحت المادة (٤٥) الحالات التى يرفع فيها اسم العضو العامل من سجلات الاتحاد وتختص فى توقف العضو عن ممارسة مهنية أو حل المنشأة أو تصفيتا أو إفلاسها وذلك على النحو المبين تفصيلا فى هذه المادة ، فإنها قررت فى الوقت ذاته ضمانا لمشروعية قرار الرفع أن يتم بمقتضى قرار من مجلس الإدارة بعد أخذ رأى اللجنة القانونية كما قررت ضمانا أخرى بجواز إعادة قيد العضو إذا عاد إلى مباشرة نشاطه أو استرد حقوقه التى حرم منها ، وخولت له فى حالة رفض الطعن فى قرارات الرفض أمام اللجنة المنصوص عليها فى المادة (٣٨) وحفاظا على العلاقات الودية بين أعضاء الاتحاد ، أجازت لهم المادة (٣٩) طلب الفصل فى المنازعات التى تشور بينهم وبين الغير عن طريق التحكيم وبينت هذه المادة كيفية تشكيل هيئة التحكيم التى تفصل فيما يعرض عليها كحكم مفوض بالصلح بشرط أن يرفع إليها النزاع باتفاق أصحاب الشأن وتنظم لوائح الاتحاد والقواعد المتعلقة بالتحكيم الرسوم المستحقة فى هذا الشأن .

وتضمن (الباب السابع) الأحكام العامة فنصت المادة (٤٦) من هذا الباب على أنه لا تسرى أحكام القوانين الخاصة بالاجتماعات على اجتماعات أعضاء الاتحاد وفروعه واللجان المختلفة مما لا يخرج عن شئون مهنتهم ، كما نصت المادة (٤٧) على أنه بغير إخلال بأحكام قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ تنظم لوائح الاتحاد شئون العاملين من ناحية تعيينهم ومراتبهم وعلاواتهم وترقياتهم وغير ذلك من المزايا العينية والمادية كما

نصت المادة (٤٨) على أنه مع عدم الإخلال بأحكام قانونى المعاماة والمرافعات المدنية والتجارية لا يجوز أن يحضر عن أصحاب الشأن أمام خيرا - المحاكم إلا الأعضاء المختصون والمقيدون بالجدول المعد لذلك فى الاتحاد .

وهذا فى واقع الأمر وضع للأمور فى نصابها السليم أسوة بما اتبعه المشروع فى المهام الأخرى .

وتضمن الباب الثامن من الأحكام الخاصة بالعقوبات :

وقد كفل الاقتراح مشروع قانون الاتحاد الجزاءات التى تكفل إبعاد الدخلاء والمتطفلين عن مباشرة المهنة بوضع جزاء - رادع تضمنته المادة (٤٩) مقتضاه أنه مع عدم الإخلال بأى عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب بغرامة لا تتجاوز عشرة آلاف جنيه مع إلغاء العقد موضوع المخالفة لكل من ارتكب أحد الأفعال المبينة بذات المادة وعلى أساس من هذا النص يمكن التوصل إلى القضاء على هذه الفشة التى تباشر العمل بدون أن يكونوا أعضاء عاملين فى الاتحاد أو غيرهم من عديمى الخبرة أو الدخلاء ، مما يقضى فى أقرب وقت ممكن على كافة الكوارث التى يؤدى إليها عدم الخبرة فى ممارسة هذه المهنة بما يكفل المحافظة على الأموال والأشخاص .

وتضمن الباب التاسع الأحكام الوقتية :

فتضمنت المادة (٥٠) حكما وقتيا مؤداه أن يمارس الاتحاد أعماله فوراً وذلك بأن يعين الوزير المختص بالإسكان أول مجلس إدارة على الوجه المبين بالاقتراح وعلى أن يتولى هذا المجلس جميع الاختصاصات المقررة لمجلس إدارة الاتحاد وجميعه العمومية بما فى ذلك إصدار اللوائح الداخلية واللائحة التنفيذية المؤقتة ، وتشكيل لجان الاتحاد وأن

يتخذ على العموم كافة الإجراءات الكفيلة بوضع أحكام مشروع القانون موضع التنفيذ وذلك خلال سنة من تاريخ العمل به ، ونصت المادة (٥١) على أن يدعو هذا المجلس المؤقت أول جمعية عمومية للتصديق على كافة إجراءات التأسيس وإقرار اللائحة التنفيذية التي نصت المادة (٥٢) على أن أداة إصدارها تكون عن طريق قرار من الوزير المختص بالإسكان .

ونصت المادة (٥٣) على فترة سنة يقوم خلالها المشتغلون بالمقاولات بتوفير أوضاعهم طبقا للقانون وبهذه النصوص يستطيع الاتحاد البدء في مباشرة اختصاصاته المخولة بمقتضى القانون واستكمال أجهزته وهذه هي الوسيلة المثلى تشريعا لمثل هذا الإنشاء الجديد وهو إجراء دستوري وقانوني سليم .

مقدم الاقتراح

المهندس / محمد محمود علي حسن

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٦٩ لسنة ١٩٩٢ (*)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٩٢ بإنشاء الاتحاد المصرى لمقاولى التشييد
والبناء ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٨ لسنة ١٩٨٧ ؛

قرر :

(المادة الاولى)

يكون وزير الإسكان والمرافق والتعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة الوزير المختص
فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٩٢ بإنشاء الاتحاد المصرى لمقاولى التشييد
والبناء .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية .
صدر برئاسة الجمهورية فى غرة ربيع الآخر سنة ١٤١٣ هـ
(الموافق ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٩٢ م) .

(حسنى مبارك)

(ثانيا)

قرار وزير التعمير رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٣

بإصدار اللائحة التنفيذية

للقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٩٢

بإنشاء الاتحاد المصري لمقاولي التشييد والبناء

وزارة التعمير

قرار رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٢

بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٩٢

بإنشاء الاتحاد المصري لمقاولي التشييد والبناء

وزير التعمير والمجتمعات الجديدة والإسكان والمرافق

بعد الاطلاع على القانون المدنى ؛

وعلى قانون المرافعات المدنية والتجارية ؛

وعلى قانون العقوبات ؛

وعلى القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٩٢ بإنشاء الاتحاد المصري لمقاولي التشييد والبناء

المعدل بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٩٣ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧ بتقسيم جمهورية مصر العربية

إلى أقاليم اقتصادية وإنشاء هيئات التخطيط الإقليمى ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٩ لسنة ١٩٩٢ بتحديد الوزير المختص فى

تطبيق أحكام القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٩٢ بإنشاء الاتحاد المصري لمقاولي التشييد

والبناء ؛

وعلى موافقة الجمعية العمومية للاتحاد بتاريخ ١٩٩٣/٤/٣٠ ؛

وبناء على ما أرتآه مجلس الدولة ؛

(ج) الوقائع المصرية - العدد ٢٢٠ (تابع) فى ١٩٩٣/٩/٣٠

قـــرر :

المادة الاولى - يعمل بأحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٩٢ بإنشاء الاتحاد المصرى لمقاولى التشييد والبناء المرفقة بهذا القرار .

وعلى المشتغلين بالمقاولات وقت العمل بالقانون المشار إليه بما فيهم الجمعيات التعاونية الإنتاجية للإنشاء والتعمير والبناء توفيق أوضاعهم مع أحكام ذلك القانون خلال سنة من تاريخ العمل بهذه اللائحة .

المادة الثانية - فى تطبيق أحكام هذه اللائحة يقصد :

(١) بالقانون : قانون إنشاء الاتحاد المصرى لمقاولى التشييد والبناء .

(٢) بالوزير المختص : وزير التعمير والمجتمعات الجديدة والإسكان والمرافق .

المادة الثالثة - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

سجل فى ١٩٩٣/٩/٢٣

وزير التعمير

والمجتمعات الجديدة والإسكان والمرافق

مهندس / حسب الله محمد الكفراوى

اللائحة التنفيذية

للقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٩٢

بإنشاء الاتحاد المصري للمقاولي التشييد والبناء

الباب الأول

في كيفية ممارسة الاتحاد لأختصاصاته تحقيقاً لأهدافه

مادة ١ - يضع مجلس إدارة الاتحاد ميثاق شرف يكفل احترام تقاليد المهنة يلتزم به أعضاؤه بعد إقراره من الجمعية العمومية للاتحاد .

مادة ٢ - ينشئ الاتحاد سجلاً عاماً لقيد جميع الأعضاء العاملين بالاتحاد وسجلات فرعية لقيد الأعضاء بحسب تخصصاتهم في أعمال التشييد والبناء ، ويعتبر كل تخصص من هذه التخصصات شعبة نوعية في تطبيق أحكام القانون ويحدد مجلس إدارة الاتحاد الفئات التي تنتمي إلى كل شعبة بحسب قدرة كل منها لخدمة المهنة .

كما ينشئ الاتحاد سجلاً لقيد الأعضاء المراسلين من المقاولين الأجانب خلال فترة نشاطهم في مصر .

مادة ٣ - مع عدم الإخلال بأحكام عقود المقاولات الممولة بقروض أو منح والموافق عليها من مجلس الشعب ، لا يجوز إسناد أو مباشرة أعمال تدخل في نشاط المقاولات فيما يزيد على خمسين ألف جنيه في العملية الواحدة لغير الأعضاء العاملين بالاتحاد .

مادة ٤ - يسعى الاتحاد إلى تحقيق التعاون وتقوية العلاقات والروابط مع المنظمات والهيئات العربية والأجنبية التي تباشر نشاطاً مماثلاً لنشاطه وذلك عن طريق إنشاء

مكاتب اتصال لدى الدولة التي تتبعها هذه الهيئات والمنظمات ، وللإتحاد فى سبيل ذلك :

١ - إيفاد البعثات وتبادل الزيارات مع الاتحادات المثيلة فى الدول العربية والأجنبية وخاصة المتطورة منها فى مجالات أنشطة الاتحاد وذلك للوقوف على مستوى التقدم ومدى إمكانية الاستفادة منها فى مختلف مجالات عمل الاتحاد .

٢ - إعداد التقارير الفنية عن أحدث أساليب الإنشاء المتطورة ومدى إمكانية الاستفادة منها محليا بما يعود بالنفع على البلاد طبقا للإمكانات المتاحة .

٣ - السعى إلى تكوين شركات مقاولات مشتركة مع قطاعات المقاولات بالدول العربية وغيرها لتنفيذ مشروعات كبرى فى هذه الدول وفتح الأسواق الخارجية أمام العمالة المصرية المدربة والاستفادة من الخبرات التى تتوافر نتيجة ذلك محليا .

٤ - دعوة الاتحادات المماثلة فى الدول العربية والأجنبية لعقد الندوات والمؤتمرات الدورية سواء فى مصر أو فى الخارج لتبادل الخبرات والإطلاع على آخر التطورات فى مجال المقاولات .

٥ - إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات فى مجال أنشطة التشييد والبناء لمعاونة أعضائه فى مباشرة المهنة .

هـ ٥ - يشارك الاتحاد فى الدفاع عن مصالح أعضائه فى مواجهة الغير وأمام القضاء ويتولى على وجه الخصوص :

١ - فحص الشكاوى التى تقدم إلى الاتحاد من أحد أعضائه أو ضده .

٢ - تقديم الرأى الفنى والقانونى فيما يشور من منازعات بين أعضائه أو بين أحد الأعضاء والغير بما يكفل حلها وديا بقدر الإمكان .

٣ - تكليف محام أو أكثر للدفاع عن حقوق الأعضاء فى الحالات وبالأوضاع التى يقرها مجلس الإدارة .

مادة ٦ - لا يجوز التنازل عن عقد المقاول أو جزء منه إلا لمقاول مقيد فى الاتحاد ويشترط أن يكون مقيدا بذات الشعبة ومصنفا بذات الفئة المصنف بها المقاول الأسمى أو بالفئة الأقل مباشرة فى حالة التنازل عن جزء من عقد المقاولة .

مادة ٧ - فى حالة إسناد أعمال متكاملة أو أعمال تكميلية إلى مقاول آخر من الباطن فلا يجوز أن يتم ذلك إلا لمقاول مقيد بالاتحاد بذات الشعبة المقيد بها المقاول الأسمى ومصنفا بالفئة التى تتناسب مع قيمة الأعمال المطلوب إسنادها له .

مادة ٨ - على كل من يزاول نشاط مقاولات التشبيد والبناء والأشغال العامة واستصلاح الأراضى والتركيبات والتكريك وأعمال الإنشاءات البحرية وأية أعمال أخرى من ذات طبيعة هذه الأعمال ، سواء كان شخصا طبيعيا أو اعتباريا ، وأيا كان النظام القانونى الذى يتبعه ، أن يتقدم بطلب قيد للحصول على العضوية العاملة بالاتحاد ، وذلك بالشروط الآتية :

أولا - بالنسبة للشخص الطبيعي :

١ - أن يكون مصرى الجنسية بالغا كامل سن الرشد كامل الأهلية .

٢ - أن يكون مقيدا بالسجل التجارى .

٣ - أن يكون حاصلا على بطاقة ضريبية .

٤ - ألا يكون محكوما عليه فى جناية أو بعقوبة مقيدة للحرية فى جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة فى جريمة غش تجازى لمواد البناء أو فى أحد الجرائم المنصوص عليها فى قانون توجيه وتنظيم أعمال البناء أو تفاليس بالتدليس أو أشهر إفلاسه ، وذلك كله ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .

٥ - ألا يكون قد سبق فصله بحكم أو قرار تأديبي من خدمة الحكومة أو القطاع العام أو قطاع الأعمال العام ، وألا يكون قد سبق استبعاده من عضوية الاتحاد مالم تكن قد مضت سنة من صدور قرار الاستبعاد .

ثانيا - بالنسبة للشخص الاعتباري :

١ - أن يكون متخذاً أحد الأشكال القانونية المقررة ومستوفياً إجراءات شهره وقيدته في السجل التجارى .

٢ - أن تتوافر في الشركاء المتضامنين فى شركات الأشخاص وفى الأعضاء المؤسسين والممثلين القانونيين لغيرها من الشركات الشروط الواردة فى ١ ، ٣ ، ٥ من البند (أولاً) .

ويجب أن ترفق بالطلب جميع المستندات الدالة على توافر الشروط المشار إليها ويبين فى الطلب نوع النشاط الذى يزاوله الطالب فى مجال أنشطة التشييد والبناء ، ويعرض الطلب على لجنة قيد تشكل بقرار من مجلس إدارة الاتحاد وترفع اللجنة توصياتها إلى مجلس الإدارة لإصدار قراره بالبت فى طلب العضوية خلال مدة أقصاها ستون يوما من تاريخ تقديم الطلب مستوفيا .

ويخطر الطالب بكتاب موصى عليه يعلم الوصول على عنوانه المبين بالطلب بقرار مجلس الإدارة .

ولكل من رفض طلبه أن يتقدم بتظلم من قرار الرفض إلى رئيس مجلس الإدارة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إخطاره .

مادة ٩ - على كل من يزاول فى مصر أحد أنشطة مقاولات التشييد والبناء المنصوص عليها فى المادة السابقة من الأجنب سواء كان شخصا طبيعيا أو اعتباريا أن يتقدم بطلب لقيده عضوا مراسلا بالاتحاد ، على أن يكون مستوفيا لجميع الشروط اللازمة لمباشرة النشاط فى الدولة التى يتبعها .

ويجب أن يرفق بالطلب جميع المستندات المؤيدة لذلك وصورة معتمدة من العقود المبرمة لتنفيذ تلك الأعمال بالداخل وصورة من عقود المشاركة أو مقابلة من الباطن مع مقاولين مصريين ، وذلك مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٦ ، ٧ من هذه اللائحة .
ويتيح في نظر طلب القيد والتظلم من رفضه ذات القواعد والإجراءات المنصوص عليها في المادة السابقة .

وتكون مدة العضوية محددة بالمدة اللازمة لمزاولة نشاطه في مصر .

الباب الثاني

موارد الاتحاد

مادة ١٠ - يؤدي أعضاء الاتحاد الرسوم والاشتراكات الآتية :

(أ) رسم قيد من جميع الأعضاء بحسب فئاتهم في التصنيف الذي يحدده مجلس الإدارة وإعادة قيدهم ، وذلك على الوجه الآتي :

- ١٠٠ ج (ألف جنيه) للفتتين الأولى والثانية .
 - ٩٠٠ ج (تسعمائة جنيه) للفتتين الثالثة والرابعة .
 - ٨٠٠ ج (ثمانمائة جنيه) للفتتين الخامسة والسادسة .
 - ٣٠٠ ج (ثلاثمائة جنيه) للفتة السابعة (مقاول مبتدئ) .
- (ب) الاشتراكات السنوية :

١ - الأعضاء العاملون :

- ٥٠٠ ج (خمسة آلاف جنيه) للفتة الأولى .
- ٤٥٠٠ ج (أربعة آلاف وخمسمائة جنيه) للفتة الثانية .
- ٤٠٠٠ ج (أربعة آلاف جنيه) للفتة الثالثة .

- ٣٥٠٠ ج (ثلاثة آلاف وخمسمائة جنيه) للفترة الرابعة .

- ٣٠٠٠ ج (ثلاثة آلاف جنيه) للفترة الخامسة .

- ٢٥٠٠ ج (ألفان وخمسمائة جنيه) للفترة السادسة .

- ٥٠٠ ج (خمسمائة جنيه) للفترة السابعة (مقاول مبتدئ) .

٢ - الأعضاء المراسلون :

- ١٠٠٠٠ ج (عشرة آلاف جنيه) .

واستثناء مما تقدم تكون رسوم القيد والاشتراكات السنوية بالنسبة للفئات الأولى والثانية والثالثة من مقاولي الأعمال التكميلية هي ذات الرسوم والاشتراكات المقررة لمقاولي الفئات الرابعة والخامسة والسادسة على التوالي .

مادة ١١ - تتكون موارد الاتحاد بالإضافة إلى رسوم القيد والاشتراكات السنوية المشار إليها مما يأتي :

(أ) حصيله طوابع دمغة الاتحاد على عقود المقاولات التي تزيد على مائتي ألف جنيه بواقع نصف جنيه عن كل ألف جنيه من قيمة العقد ، بحسب أقصى خمسة آلاف جنيه للعقد الواحد .

ويصدر الاتحاد طوابع الدمغة بالصورة التي تقرها هيئة المكتب .

ويكون استيفاء هذه الطوابع إما بلمصقتها على كل من نسختي العقد الذي يكون أحد طرفيه عضوا بالاتحاد ، أو بسداد قيمتها إلى الاتحاد مقابل إيصال يرفق بإحدى النسختين وترفق صورته بالنسخة الأخرى .

ويتولى الإشراف على استيفاء هذه الطوابع أو سداد قيمتها مفتشو الدمغة بالاتحاد الذين يصدر بتحديدهم قرار من هيئة المكتب .

(ب) رسوم التحكيم .

(ج) المعونات التي تقدمها الحكومة لمساعدة الاتحاد على تحقيق أغراضه .

- (د) التبرعات والهبات والإعانات التي يقبلها مجلس الإدارة .
(هـ) أثمان مطبوعات الاتحاد ومقابل ما يقوم به من خدمات .
(و) عائد استثمار أموال الاتحاد وأنشطته .

الباب الثالث

إدارة الاتحاد

الفصل الأول

الجمعية العمومية للاتحاد

- مادة ١٢ -** تعقد الجمعية العمومية للاتحاد بدعوة من مجلس الإدارة اجتماعا عاديا يقره خلال النصف الأول من السنة المالية للنظر في المسائل الآتية :
- ١ - سماع ومناقشة التقرير المقدم من مجلس الإدارة عن نشاط الاتحاد وأعمال المجلس .
- ٢ - دراسة ومناقشة تقرير مراقبي الحسابات عن ميزانية الاتحاد وأوضاعه المالية .
- ٣ - اعتماد الحسابات الختامية للسنة المالية السابقة .
- ٤ - كل اقتراح مقدم من عضو الجمعية قبل تاريخ انعقادها بسبعة أيام على الأقل وذلك على الوجه المقرر قانونا .
- ٥ - انتخاب وتجديد انتخاب أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين طبقا للقانون .
- ٦ - تعيين وتغيير مراقبي الحسابات وتحديد أتعابهم وطلب إقامة دعوى مسئولية عليهم .
- ٧ - تحديد بدلات حضور جلسات مجلس الإدارة واللجان الدائمة وغيرها من اللجان المنيثقة عنهما ، وتحديد مكافآت من يتولى الإدارة والإشراف على أعمال الاتحاد من بين أعضاء مجلس الإدارة .

٨ - الموضوعات التي يرى مجلس الإدارة عرضها لأهميتها وعموميتها على الجمعية العمومية وتكون مدرجة فى جدول الأعمال .

وتوجه الدعوة لعقد الجمعية العمومية العادية بالنشر مرتين فى صحيفتين يوميتين مصريتين واسعتى الانتشار يحددهما مجلس الإدارة ، على أن يتم النشر فى المرة الثانية بعد انقضاء خمسة أيام على الأقل من تاريخ النشر الأول ، ويجوز توجيه إخطار الدعوة بخطابات مسجلة مصحوبة بعلم الوصول إلى أعضاء الاتحاد ومراقبى الحسابات على عناوينهم الثابتة بسجلاته وذلك كله قبل الموعد المقرر لاجتماع الجمعية العمومية الأول بخمسة عشر يوما على الأقل وقبل موعد الاجتماع الثانى فى حالة عدم اكتمال النصاب بسبعة أيام على الأقل .

مادة ١٣ - تعقد الجمعية العمومية للاتحاد اجتماعا غير عادى بقره بدعوة من مجلس الإدارة بناء على طلب من الوزير المختص أو من ثلث أعضاء الجمعية أو إذا رأى مجلس الإدارة ذلك .

وتوجه الدعوة إلى أعضاء الجمعية ومراقبى الحسابات بخطابات مسجلة مصحوبة بعلم الوصول على عناوينهم الثابتة بسجلات الاتحاد قبل خمسة عشر يوما على الأقل من الموعد المحدد لاتعقادها للنظر فى المسائل الآتية :

١ - إيداء الرأى فى شأن تعديل اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الاتحاد على الوجه المبين فى القانون .

٢ - الموضوعات التى تضمنها طلب عقد الجمعية العمومية غير العادية على الوجه المبين فى القانون .

٣ - سحب الثقة من مجلس الإدارة أو أحد أعضائه بعد مواجهته بأسباب طلب سحب الثقة وسماع ملاحظاته عليه وأوجه دفاعه فى هذا الشأن .

ويجب تضمين كتاب الدعوة للاعتقاد بياناً تفصيلياً بالمسائل الواردة به جدول أعمال الجمعية العمومية غير العادية وتاريخ وساعة ومكان الاعتقاد .

وإذا لم يتم مجلس الإدارة بتوجيه الدعوة بناءً على طلب الوزير المختص أو ثلث الأعضاء خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديم الطلب مستوفياً ، كان للطلاب توجيه الدعوة لعقد الجمعية العمومية غير العادية وتكون المصاريف على حساب الاتحاد .

وتتبع ذات الإجراءات والمواعيد المنصوص عليها في هذه المادة للدعوة إلى الاجتماع الثانى للجمعية العمومية غير العادية إذا لم يتوافر نصاب الحضور اللازم للاجتماع الأول .

مادة ١٤ - لا يجوز للجمعية العمومية المداولة في غير المسائل المدرجة في جدول الأعمال ومع ذلك يكون للجمعية حق المداولة في الأمور الهامة التي تتكشف أثناء الاجتماع .

ولا يجوز تغيير المسائل المدرجة في جدول الأعمال إذا تم تأجيل الاجتماع إلى موعد آخر بسبب عدم اكتمال النصاب .

مادة ١٥ - يكلف رئيس الجمعية العمومية سكرتير الجلسة ومراقب الحسابات ومراجعى الأصوات بتدوين نسبة حضور الأعضاء وإثبات ذلك في سجل الحضور وما إذا كان بالأصالة أو بالوكالة وسندها والتوقيع عليه ثم يعلنه الرئيس قبل بداية الاجتماع .

مادة ١٦ - إذا تكامل نصاب الحضور المقرر قانوناً بدأت الجمعية العمومية في نظر جدول الأعمال .

وفى حالة عدم تكامل النصاب يحضر محضر بذلك ويوقعه رئيس الاجتماع والسكرتير ومراجعا الأصوات ، يعلن الرئيس تأجيل الاجتماع إلى الموعد المقرر للاجتماع الثانى .

مادة ١٧ - يحضر محضر بخلاصة وافية لمناقشات الجمعية العمومية ، ويكل ما يحدث أثناء الاجتماع وإثبات نصاب الحضور والقرارات التى اتخذت فى الجمعية العمومية وعدد الأصوات التى وافقت عليها أو خالفتها وكل ما يطلب الأعضاء إثباته فى المحضر .

ويوقع المحضر من رئيس الجلسة والسكرتير ومراجعى الأصوات ومراقبى الحسابات ويكون الموقعون على محاضر الاجتماعات مسئولين عن صحة بيانات دفترى الجمعية وهما سجل الحضور ودفتر محاضر الاجتماعات ويسأل من يكون منهم من أعضاء مجلس الإدارة عن مطابقتها لما نص عليه القانون وهذه اللائحة .

وتدون محاضر اجتماعات الجمعية العمومية بصفة منتظمة عقب كل جلسة فى دفتر خاص ويجب أن يكون خاليا من كل فراغ أو بياض أو كتابة فى الحواشى أو كشط أو تحشير .

ويجب أن تكون صفحات هذا الدفتر موقعة بالتسلسل ويتمين قبل استعمالها أن تختتم كل ورقة منها بخاتم الاتحاد ويوقع عليها من المختص .

ولا يجوز تسجيل دفتر جديد إلا بعد تقديم الدفتر السابق ليؤشر بإقفاله وإثبات ذلك فى السجلات المعدة لذلك بالاتحاد .

ويعتبر على الاتحاد الاحتفاظ بجميع المستندات المؤيدة لما ورد بالدفاتر والسجلات

الفصل الثاني

مجلس الإدارة

مادة ١٨ - يشكل مجلس إدارة الاتحاد من ثلاثين عضواً على الأقل وخمسة وأربعين عضواً على الأكثر وفقاً لما يحدده قرار الوزير المختص .

ويراعى فى تشكيل المجلس :

١ - تمثيل الشعب النوعية والفئات المصنف إليها المقاولون طبقاً لعدد الأعضاء المقيدون فى كل منها بحيث تمثل كل شعبة نوعية بعضو واحد على الأقل .

٢ - تمثيل المحافظات بعضو واحد على الأقل عن كل إقليم من الأقاليم المقسم إليها محافظات الجمهورية طبقاً للمادة (١٩) من القانون .

مادة ١٩ - مع عدم الإخلال بحكم المادة (٤٧) من القانون ، تنتخب الجمعية العمومية ثلثي عدد أعضاء مجلس إدارة الاتحاد بالاقتراع السرى ويجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لانتخاب مجلس الإدارة قبل ثلاثة أشهر على الأقل من انتهاء دورة المجلس .

مادة ٢٠ - تنقضى عضوية نصف أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين بعد سنتين وذلك بطريق القرعة التى يجريها مجلس الإدارة قبل انقضاء مدة السنتين بثلاثة أشهر على الأقل ، ويجب أن تتخذ إجراءات دعوة الجمعية العمومية العادية لانتخاب بدلاً منهم بطريق الاقتراع السرى وذلك خلال السنتين يوماً السابقة على انقضاء المدة المشار إليها .

مادة ٢١ - يعلن مجلس إدارة الاتحاد عن مواعيد فتح باب الترشيح لعضوية مجلس الإدارة وقفله ومواعيد الانتخابات في جريدتين يوميتين واسعتي الانتشار ، ويعلق صورة من ذلك الإعلان بملوحة الإعلانات بمقر المركز الرئيسى للاتحاد بالقاهرة ومقار الفروع والمكاتب الداخلية وذلك قبل فتح باب الترشيح بسبعة أيام على الأقل .

ويحدد مجلس إدارة الاتحاد أماكن إجراء الانتخابات فى المركز الرئيسى للاتحاد وأماكن التجمعات الكبيرة للمقاولين أعضاء الاتحاد العاملين التى تخرج عن النطاق الإقليمى للمركز الرئيسى للاتحاد بالقاهرة والفروع ، ويقفل باب الترشيح بعد خمسة عشر يوما .

ويكون قفل باب الترشيح بحضور لجان يشكلها مجلس إدارة الاتحاد من بين أعضائه أو من بين أعضاء آخرين من الاتحاد ، وتقوم هذه اللجان بإعداد محضر مفصل بالإجراءات التى تمت بالتطبيق لأحكام القانون ولائحته التنفيذية .

مادة ٢٢ - تقدم طلبات الترشيح باسم «رئيس مجلس إدارة الاتحاد» على النموذج المعد لذلك ويسلم شخصيا أو بتوكيل معتمد للأمانة العامة للاتحاد بالقاهرة أو الفروع والمكاتب بموجب إيصال خلال الموعد المحدد فى المادة السابقة وفى ساعات العمل الرسمية .

ويعد سجل خاص يشتمل فيه أسماء طالبي الترشيح وتاريخ وساعة تقديم الطلب .

مادة ٢٣ - يجب أن يتضمن نموذج طلب الترشيح البيانات الآتية :

١ - اسم المرشح ثلاثيا واسم الشهرة إن وجد .

٢ - رقم عضويته فى جدول الاتحاد .

٣ - مدة ممارسته لأعمال المقاولات في جمهورية مصر العربية سواء لحسابه أو لحساب
مقاول آخر .

٤ - الشعبة النوعية والفئة التي ينتمي إليها الطالب .

وتعرض طلبات الترشيح على اللجنة الدائمة للطعون المنصوص عليها في هذه اللائحة
للفصل فيها .

مادة ٢٤ - توجه الدعوة إلى الأعضاء العاملين بالاتحاد لحضور عملية الانتخاب
بخطاب موصى عليه مصحوباً بعلم الوصول وبالإعلان في صحيفتين يوميتين وأسمعتي
الانشار تصدران باللغة العربية مرتين - إحداها قبل موعد الانتخابات بثلاثين يوماً
والأخرى قبل الموعد المحدد لإجراء الانتخابات بأسبوعين .

وتعلن أسماء المرشحين بمقر المركز الرئيسى للاتحاد والفروع والمكاتب .

وتبدأ عملية الانتخابات في تمام الساعة العاشرة صباحاً في اليوم المحدد وتستمر
حتى الساعة الخامسة مساء .

مادة ٢٥ - تجرى الانتخابات بالاقتراع السرى بمقر المركز الرئيسى للاتحاد وفروعه
ومكاتبه الداخلية المعلن عنها .

وتتكون لجنة الانتخابات من أحد أعضاء مجلس الإدارة غير المرشحين وعضوين من
الناخبين وسكرتارية أحد موظفى الاتحاد .

ويحدد مجلس الإدارة مقار اللجان الانتخابية .

مادة ٢٦ - تبطل بطاقة إيداء الرأى إذا انتخب العضو عدداً يقل أو يزيد عن العدد
المطلوب ، ويراعى أن ينص على ذلك فى البطاقة .

مادة ٢٧ - تؤشر لجنة الانتخابات أمام أسماء الأعضاء الذين باسروا عملية الانتخاب
فى كشوف الناخبين التى ينعدها الاتحاد ويوزعها على لجان الانتخابات كما تؤشر اللجنة
على بطاقات الانتخاب التى يحملها الناخبون بما يفيد حضورهم ومباشرة الانتخاب .

ولا يسمح لمن يحمل بطاقة الانتخاب الخاصة بمباشرة حقه الانتخابى إلا بعد التحقق من شخصيته ومن ورود اسمه فى كشوف الناخبين وإثبات ذلك فى حضر الانتخاب .

مادة ٢٨ - عند انتهاء الميعاد المحدد للانتخاب ، تقفل أبواب اللجان ويحصر عدد وأسماء الناخبين الموجودين داخل مقر اللجان ويثبت ذلك فى محاضر الانتخاب ، وتستمر اللجان فى أداء عملها إلى أن يدلى هؤلاء الناخبون بأصواتهم .

مادة ٢٩ - عقب انتهاء عملية الانتخاب ، تختم الصناديق بالشمع الأحمر بخاتم الاتحاد ويحضر كل لجنة انتخابية محضرا بالإجراءات التى تمت فى عملية الانتخاب يثبت فيه عدد الأعضاء العاملين الذين باسروا حقوقهم الانتخابية وعدد أوراق الانتخاب التى استعملت وعدد مالم يستعمل .

كما تعد اللجنة كشفا بأسماء الأعضاء الذين تخلفوا عن تأدية الانتخاب أمامها .

وتوضع هذه الأوراق فى مظروف يختم بالشمع الأحمر بخاتم الاتحاد .

كما توضع مفاتيح الصناديق ومحاضر الانتخاب فى مظروف آخر ويختم أيضا بالشمع الأحمر بخاتم الاتحاد .

وتنقل الصناديق والمظاريف إلى المقر الرئيسى للاتحاد لإجراء فرزها .

مادة ٣٠ - تتولى فرز الأصوات لجنة برئاسة مستشار مساعد على الأقل من إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة وعضوين اثنين من أعضاء المجلس من غير المرشحين أو المشتركين فى لجان الانتخاب. ويجرى الفرز بعد التحقق من سلامة الأختام الموضوعة على الصناديق والمظاريف الميينة بالمادة السابقة ويحضر من يشاء من المرشحين أو مندوبيهم .

ولكل مرشح أن ينيب عنه عضوا عاملا بالاتحاد لحضور إجراءات الفرز .

ويحرر بإجراء الفرز ونتيجته محضر يوقع عليه من لجنة الفرز ويعتمد من لجنة الإشراف على الانتخابات المشكلة بقرار من مجلس إدارة الاتحاد برئاسة الأمين العام ، ويحرر بذلك محضر ، ويحتفظ الاتحاد بأوراق ومعاشر الفرز فى مظايف تختم بالشمع الأحمر بخاتم الاتحاد .

مادة ٣١ - يعتبر فائزا الحاصل على أكثر الأصوات الصحيحة للحاضرين وعند التساوى فى الأصوات تجرى القرعة بينهم بمعرفة لجنة الفرز ولجنة الإشراف على الانتخابات مجتمعتين وفى حضور هؤلاء المرشحين المتساوين أو مندوبيهم ويحرر محضر بذلك .

مادة ٣٢ - تعلن نتيجة فرز الأصوات بمجرد اعتماد مجلس إدارة الاتحاد لنتيجة الانتخاب بمقر المركز الرئيسى للاتحاد بالقاهرة ومقار الفروع والمكاتب وفى الصحف .

الباب الرابع

مراقبة أموال الاتحاد

مادة ٣٣ - تعتبر أموال الاتحاد أموالاً عامة فى تطبيق أحكام قانون العقوبات ، وتخضع لمراقبة الجهاز المركزى للمحاسبات طبقا للقانون .

مادة ٣٤ - يكون للاتحاد مراقب حسابات أو أكثر ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها فى قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة ، تعينه الجمعية العمومية وتقدر أتعابه السنوية ، وعند تعدد المراقبين يكونون مسئولين بالتضامن طبقا للقانون .

وفى حالة تقديم اقتراح مسبب إلى الجمعية العمومية بتغيير مراقب حسابات طبقاً للإجراءات والمواعيد المقررة فى المادة (١٦) من القانون يتولى رئيس مجلس إدارة الاتحاد إخطار المراقب بنص الاقتراح وأسبابه ، وللمراقب أن يبذى أوجه دفاعه كتابة إلى الاتحاد قبل انعقاد الجمعية العمومية بثلاثة أيام على الأقل .

ويعرض على الجمعية العمومية اقتراح تغيير مراقب الحسابات وأسبابه ومذكرة الدفاع التى قدمها المراقب . وتصدر الجمعية العمومية قرارها فى هذا الشأن بعد المناقشة وسماع أوجه دفاع المراقب التى يبيدها بالجلسة .

مادة ٣٥ - يدعى مراقب الحسابات لحضور جلسات مجلس الإدارة التى تنظر فيها ميزانيات أو حسابات الاتحاد أو أية جلسة أخرى يقرر المجلس دعوته إلى حضورها لاستطلاع رأيه فيما يدخل فى اختصاصاته من مسائل .

وتتم دعوة مراقب الحسابات بذات الأوضاع والمواعيد التى تتم بها دعوة أعضاء مجلس الإدارة .

مادة ٣٦ - لا يجوز الجمع بين عمل المراقب والاشتراك فى عضوية مجلس الإدارة أو الاشتغال بصفة دائمة بأى عمل فنى أو إدارى أو استشارى فى الاتحاد .

ولا يجوز أيضاً أن يكون المراقب شريكاً لأى عضو يباشر نشاطاً مما نص عليه فى الفقرة السابقة أو أن يكون موظفاً لديه أو من ذوى قرياه حتى الدرجة الرابعة .

الباب الخامس

الهيكل التنظيمي للاتحاد ولجانه الدائمة

الفصل الاول

الهيكل التنظيمي للاتحاد

مادة ٣٧ - يتكون الهيكل التنظيمي للاتحاد فضلا عن الجمعية العمومية ومجلس الإدارة وهيئة المكتب والأمانة العامة من الشعب النوعية الآتية :

الاولى - وتضم التخصصات التالية :

١ - أعمال المياني .

٢ - أعمال الأساسات .

٣ - أعمال الانشاءات المعدنية .

٤ - الأعمال التكميلية .

الثانية - وتضم التخصصات التالية :

١ - أعمال الطرق والكبارى والسكك الحديدية والمطارات .

٢ - الأنفاق .

الثالثة - وتضم محطات وشبكات المياه والصرف الصحى وشبكات الغاز والوقود .

الرابعة - وتضم التخصصات التالية :

١ - أعمال الأشغال العامة وأعمال محطات القوى الحرارية والمائية .

٢ - الأعمال البحرية والنهرية والتكريك .

٣ - استصلاح الأراضي .

٤ - الآبار .

الخامسة - وتضم الأعمال الكهروميكانيكية والالكترونية .

مادة ٣٨ - يجوز لمجلس الإدارة إنشاء فروع ومكاتب للاتحاد بالداخل والخارج ، وفقا لما تتطلبه حاجة العمل بالاتحاد تحقيقا للأهداف التى أنشئ من أجلها .

الفصل الثانى

اللجان الدائمة

مادة ٣٩ - يشكل مجلس الإدارة لجانا دائمة ومجموعات عمل مؤقتة لدراسة مايرى المجلس تكليفها به من مسائل وأبحاث ، وتحدد اللائحة الداخلية كيفية تكوين هذه اللجان ومجموعات العمل وطريقة ممارستها لعملها بما فيها تنظيم شئونها المالية والإدارية ، وذلك كله بمراعاة مانص عليه فى القانون وهذه اللائحة من لجان دائمة وكيفية تشكيلها واختصاصاتها والإجراءات التى تتبعها فى مباشرة مهامها .

الباب السادس

لجان التنظيم والتحكيم والتأديب

الفصل الأول

اللجنة الدائمة للطعون

مادة ٤٠ - تشكل بقرار من مجلس الإدارة لجنة دائمة للطعون برئاسة رئيس مجلس الإدارة أو من يفوضه من أعضاء المجلس وعضوية أحد رجال القضاء بدرجة مستشار على الأقل تعينه الجهة المختصة ، ورئيس اللجنة القانونية للاتحاد واثنين من أعضاء الاتحاد المهندسين ، وتختص هذه اللجنة بما يأتى :

١ - الفصل فى التظلمات المقدمة من القرارات الصادرة فى طلبات الانضمام إلى الاتحاد ومن قرارات التصنيف والترتيب .

٢ - الفصل فى طلبات الترشيح لعضوية مجلس الإدارة .

٣ - الفصل فى الطعون المقدمة فى انتخابات عضوية مجلس الإدارة وعضوية مكتب الاتحاد .

وتكون قرارات اللجنة نهائية .

مادة ٤١ - تقدم التظلمات من القرارات الصادرة فى طلبات الانضمام إلى الاتحاد ومن قرارات التصنيف والترتيب ورفض إعادة قيد العضو بعد رفع اسمه من سجلات الاتحاد وكذلك طلبات الترشيح لعضوية مجلس الإدارة ، إلى رئيس مجلس الإدارة بعد قيدها فى سجل يعد لهذا الغرض بحسب أرقام وتاريخ ورودها مقابل الإيصال الدال على الاستلام .

وتحال التظلمات والطلبات المشار إليها إلى اللجنة الدائمة للطعون خلال ثلاثة أيام من تاريخ تقديمها أو قفل باب الترشيح بحسب الأحوال للبت فيها خلال ثلاثين يوما من تاريخ إحالتها إلى اللجنة .

وللجنة أن تستوفى ما تراه من بيانات أو معلومات ولها أن تستعين بمن ترى الاستعانة بهم من ذوى الخبرة فى ممارسة اختصاصاتها .

مادة ٤٢ - تقدم الطعون فى نتائج انتخابات عضوية مجلس الإدارة وعضوية مكتب الاتحاد إلى رئيس مجلس الإدارة خلال ثلاثة أيام من تاريخ إعلان النتيجة .

وتقيد هذه الطعون فى سجل يعد لهذا الغرض بأرقام متسلسلة فى تواريخ تقديمها مقابل الإيصال الدال على الاستلام يبين به رقم القيد وتاريخه وعدد مرفقات الطعن .

وتحال الطعون إلى اللجنة الدائمة للطعون للبت فيها خلال ثلاثين يوما من تاريخ إحالتها إليها .

وللجنة أن تستمع إلى أقوال ذوى الشأن ودراسة ما يقدمونه من مستندات تلزم لإصداره قرارها فى الطعون المحالة إليها .

الفصل الثاني

لجنة التحكيم

مادة ٤٣ - يجوز لأعضاء الاتحاد الالتجاء لفض المنازعات التى تنشأ فيما بينهم أو بين هؤلاء الأعضاء والغير عن طريق لجنة التحكيم بالاتحاد وذلك بموجب مشاركة تحكيم مكتوبة تتضمن الاتفاق على التحكيم بهذا الطريق .

وجوز أن تكون مشاركة التحكيم بمناسبة نزاع معين أو تتضمنها عقود التشييد والبناء المبرمة فيما بين الأعضاء أو فيما بينهم والغير .

ولا يجوز التحكيم إلا فى المسائل التى يجوز فيها الصلح قانونا .

مادة ٤٤ - تشكل لجنة التحكيم بالاتحاد بقرار من مجلس الإدارة من عدد فردى تضم عناصر فنية ومالية وقانونية .

مادة ٤٥ - يجب أن يحدد موضوع النزاع فى وثيقة التحكيم وأثناء المرافعة ، ولا يشمل التحكيم المسائل المستعجلة مالم يتفق الخصوم على خلاف ذلك .

مادة ٤٦ - يجب أن يبين فى وثيقة التحكيم أسماء الخصوم وممثلهم القانونيين وموضوع النزاع وطلبات الخصوم وترفق جميع المستندات المؤيدة لطلباتهم وما يفيد سداد رسوم التحكيم .

مادة ٤٧ - ينشأ بقرار من مجلس الإدارة مكتب للتحكيم بالاتحاد يضم عددا كافيا من العاملين الإداريين والكتابين ، ويتولى تلقى طلبات التحكيم وقيدتها فى سجل خاص بأرقام متسلسلة بحسب تاريخ ورودها ويجب أن يرفق بالطلب مشاركة التحكيم أو العقود المتضمنة لها وغير ذلك من المستندات ، ويعطى الطالب إيصالا بالاستلام .

وعرض الطلب على رئيس مجلس الإدارة خلال أسبوع من تاريخ وروده لتحديد لجنة التحكيم التى تتولى النزاع .

ويتدب مكتب التحكيم أحد العاملين ليتولى أمانة سر جلسات لجنة التحكيم .

مادة ٤٨ - يودع طالب التحكيم خزانة الاتحاد عند تقديم الطلب رسماً بنسبة $\frac{1}{4}$ (نصف فى المائة) من المبالغ التى يدور حولها النزاع بعد أدنى ١٠٠٠ جنيه (ألف جنيه) وحد أقصى ١٠.٠٠٠ جنيه (عشرة آلاف جنيه) .

وإذا كانت الدعوى موضوع النزاع غير مقدرة القيمة استحق رسم التحكيم بواقع خمسة آلاف جنيه .

مادة ٤٩ - يقوم رئيس لجنة التحكيم خلال عشرة أيام من تاريخ استيفاء الإجراءات المحددة بهذه اللاتحة بتحديد ميعاد الجلسة التى ينظر فيها النزاع ومكان انعقادها وعلى مكتب التحكيم إعلان جميع الخصوم بميعاد ومكان الجلسة المحددة لنظره قبل هذه الجلسة بأسبوع على الأقل .

مادة ٥٠ - يتم إعلان جميع الأوراق الخاصة بالتحكيم والإخطارات المتعلقة به من مكتب التحكيم بالبرق أو الفاكس أو بالبريد المسجل مع علم الوصول .

مادة ٥١ - تنظر لجنة التحكيم النزاع على وجه السرعة ودون التقيد بقواعد قانون المرافعات المدنية والتجارية إلا ما يتعلق منها بالضمانات الأساسية فى التقاضى .

وعلى لجنة التحكيم أن تصدر حكمها فى مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ انعقاد أول جلسة ، ويجوز مدها لمدة ثلاثة أشهر أخرى بقرار من لجنة التحكيم ولا يجوز مدها بعد ذلك إلا بقبول طرفى النزاع .

مادة ٥٢ - إذا لم يحضر أحد الخصوم بعد إعلانه مرتين بميعاد الجلسة فللجنة التحكيم أن تقضى فى النزاع فى غيبته .

مادة ٥٣ - يصدر حكم المحكمين كتابة بأغلبية الآراء ويجب أن يشتمل على بيانات وثيقة التحكيم وملخص أقوال الخصوم ومستنداتهم وأسباب الحكم ومنطوقه ومن يتحمل برسوم التحكيم والمكان الذي صدر فيه وتاريخ صدوره وتوقيعات المحكمين .

وإذا رفض أحد المحكمين توقيع الحكم ذكر ذلك فيه ويكون الحكم صحيحا إذا وقعته أغلبية المحكمين .

ويكون حكم التحكيم نهائيا .

مادة ٥٤ - يجب إيداع حكم المحكمين أمانة الاتحاد خلال الخمسة عشر يوما التالية لصدوره .

مادة ٥٥ - لأي من طرفي التحكيم الحصول على صورة من الحكم الصادر في النزاع من الاتحاد بعد أداء المصروفات الإدارية المستحقة التي يصدر بها قرار من مجلس إدارة الاتحاد .

مادة ٥٦ - تحدد أتعاب أعضاء لجنة التحكيم طبقا للقواعد التي تصدر بقرار من هيئة المكتب ويؤديها الاتحاد من الرسوم بمراعاة ما تضمنه حكم لجنة التحكيم من تحديد الطرف الملزم بتحميل هذه الرسوم .

مادة ٥٧ - تختص لجنة التحكيم بنظر طلبات التفسير أو منازعات التنفيذ التي تنشأ عن تنفيذ الأحكام التي أصدرتها ، ويكون قرارها في هذا الشأن نهائيا وملزما لطرفي النزاع .

الفصل الثالث

هيئة التأديب

مادة ٥٨ - تشكل بقرار من مجلس الإدارة هيئة تأديب على الوجه المبين بالمادة (٣٧) من القانون لمباشرة الاختصاصات المحددة فيها .

مادة ٥٩ - يحال عضو الاتحاد الذى ينسب إليه ارتكاب إحدى المخالفات المنصوص عليها فى القانون إلى هيئة التأديب بالاتحاد بناء على طلب من الوزير المختص أو الجمعية العمومية للاتحاد أو مجلس الإدارة أو رئيس المجلس .

وتتم الإحالة بقرار من رئيس مجلس الإدارة أو أحد نوابه وتخطر الأمانة العامة للاتحاد العضو بإحالاته إلى هيئة التأديب بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول يتضمن الأمور المنسوبة إليه وتاريخ وميعاد ومكان إجراء التحقيق معه فيما نسب إليه .

ويكون للعضو الحق فى ابداء أوجه دفاعه وتقديم ما يزيده من مستندات وكذا إصطحاب أحد المحامين لحضور التحقيق معه مالم تقرر الهيئة سريته .

وتكون القرارات التى تصدرها الهيئة نهائية ويخطر العضو بالقرار الذى يصدر فى شأنه كتابة وسلم إليه صورة منه باليد مع توقيعه بما يفيد الاستلام أو بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول .

الباب السابع

أحكام عامة

مادة ٦٠ - يعد الاتحاد جدولاً لقيد الخبراء الذين يتولون الحضور عن أصحاب الشأن أمام خبراء المحاكم للمناقشة فى المسائل المتعلقة بالمقاولات .

ويشترط للقيد فى هذا الجدول أن يكون الخبير حاصلاً على مؤهل عال فى مجال خبرته وألا تقل مدة الخبرة عن عشرين سنة .

ويقدم طلب القيد فى هذا الجدول إلى رئيس مجلس إدارة الاتحاد ويحال إلى اللجنة الدائمة للطعون للبت فيه .

وزارة التعمير

قرار وزاري رقم ١ لسنة ١٩٩٣ (هـ)

باعتماد قواعد قيد وتصنيف وترتيب أعضاء الاتحاد المصري

لمقاولى التشييد والبناء

وزير التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة والإسكان والمرافق

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٩٢ بإنشاء الاتحاد المصري لمقاولى التشييد

والبناء ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٩ لسنة ١٩٩٢ بتحديد الوزير المختص فى

تطبيق أحكام القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٩٢ ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٩٢ بتشكيل أول مجلس إدارة للاتحاد

المصري لمقاولى التشييد والبناء ؛

وعلى موافقة مجلس إدارة الاتحاد فى جلسته بتاريخ ١٠/١٢/١٩٩٢ على قواعد

قيد وتصنيف وترتيب أعضاء الاتحاد ؛

قرر :

(المادة الأولى)

تعتمد قواعد قيد وتصنيف وترتيب أعضاء الاتحاد المصري لمقاولى التشييد والبناء

المرفقة لهذا القرار .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار ومرفقاته في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره ، وعلى
الجهات المختصة تنفيذه ،

سجل في ١٩٩٣/١/٢

وزير التعمير

والمجتمعات الجديدة والإسكان والمرافق

مهندس / حسب الله محمد الكفراوى .

الاتحاد المصرى
لمقاوى التشييد والبناء

قواعد

القيد والتصنيف والترتيب

اولا - شروط القيد :

يشترط فيمن يقيد عضوا عاملا بالاتحاد سوا كان شخصا طبيعيا أو معنويا ما يلى :

- (١) أن يكون مصرى الجنسية .
- (٢) أن يكون كامل الأهلية بالنسبة للشخص الطبيعى .
- (٣) أن يكون محمود السيرة ، حسن السمعة .
- (٤) أن يكون قد التزم بالأصول الفنية والالتزامات التعاقدية فيما أوكل إليه من مشروعات .
- (٥) ألا يكون قد سبق استبعاده من ممارسة نشاط المقاولات مالم يكن قد أعيد إليه حق ممارسة النشاط .
- (٦) ألا يكون قد سبق استبعاده من عضوية الاتحاد خلال السنتين السابقتين على التقدم بطلب إعادة القيد .
- (٧) ألا يكون قد حكم عليه بعقوبة جنائية أو فى جنحة مخلة بالشرف والأمانة مالم يكن قد رد إليه اعتباره .
- (٨) ألا يكون قد صدر ضده حكم نهائى بشهر إقلاسه أو بحل المنشأة أو تصفيتها .
- (٩) أن يكون له مقر ثابت لمزاولة نشاطه بجمهورية مصر العربية يتناسب مع الفئة المطلوب قيده بها .
- (١٠) أن يكون مقيدا بالسجل التجارى وله بطاقة ضريبية .
- (١١) أن يحصل على الحسد الأدنى لشروط التقييم والتصنيف ، وفقا للجدول المرفق رقم (٢) .

ثانيا - طلب الانضمام لعضوية الاتحاد :

طبقا للنموذج (مرفق رقم ١) .

ثالثا - جدول القيد والتصنيف والترتيب بجميع الشعب وفئاتها (مرفق رقم ٢) :

بنود التصنيف ودرجاتها لكل الفئات :

٥٠	رأس المال
٢٥٠	مدة خبرة المقاول
٢٠٠	الجهاز الفني
٥٠	الجهاز المالي
٥٠	الجهاز الإدارى والقانونى
١٠٠	أعلى قيمة للأعمال المنفذة فى أى من السنوات الخمس الأخيرة
١٠٠	الأعمال المنجزة بنجاح خلال السنوات الخمس السابقة
١٠٠	الكفاءة المالية (بيان البنك وآخر ميزانية معتمدة)
١٠٠	المعدات المملوكة للمقاول
١٠٠٠	المجموع

الشروط الواجب توافرها فى تطبيق هذا الجدول :

١ - الحد الأدنى لمجموع الدرجات اللازمة للقبول فى أية فئة هو ٨٠٠ (ثمانمائة) درجة .

٢ - ضرورة الحصول على ٥٠٪ (خمسون فى المائة) على الأقل من الدرجة المقررة لبند رأس المال المدفوع .

٣ - ضرورة الحصول على ٧٥٪ (خمس وسبعون في المائة) على الأقل من الدرجة المقررة لكل بند من باقى بنود الجدول (فيما عدا رأس المال المدفوع) .

٤ - بالنسبة للبندين الخاصين بالكفاءة المالية والمعدات يتم تقدير درجاتهما بمعرفة لجنة متخصصة متفرعة من لجنة القيد والتصنيف على ضوء ما يقدم إليها من مستندات وبيانات .

٥ - بالنسبة لمدد الخبرة المطلوبة للأجهزة الفنية والمالية والإدارية والقانونية يتم تحديدها بقرار يصدر من هيئة المكتب .

٦ - يسمح للمقاول العامل أن يتقدم فى أى مقالة مما تدخل فى الفئتين الأدنى من الفئة المصنف بها .

٧ - بالنسبة للمقاول المبتدى يتم إعفاؤه من تقييم الدرجات المقررة لمدد خبرة المقاول والأعمال المنفذة والأعمال المنجزة ويكون الحد الأقصى لمجموع الدرجات المقررة له هو ٥٥٠ درجة ويلزم حصوله على ٨٠٪ منها على الأقل وذلك وفق معايير الفئة الأخيرة فى النشاط ، ويكون الحد الأقصى للمقالة التى يسمح له بالتقدم فيها هو ٥٠٪ من المقرر لأعضاء الفئة الأخيرة ، حسب تخصصات الشعبة التى ينتمى إليها .

٨ - بالنسبة لطالبي القيد ذوى الكفاءة المالية العالية ورأس مال ومعدات وأجهزة فنية ومالية وإدارية وقانونية كبيرة ولكن لا تتوافر لديهم مسدة خبرة أو أعمال منفذة أو منجزة فيتم عرض حالتهم على هيئة المكتب لاتخاذ قرار فى شأنها فى ضوء الدراسة التى تنتهى إليها لجنة القيد والتصنيف .

٩ - يجوز القيد فى أكثر من شعبة وفى هذه الحالة يتم سداد رسم الاشتراك المقرر عن كل شعبة حسب الفئة المصنف بها .

العضو المراسل :

★ الأعمال التي يقوم بها العضو المراسل :

جميع أعمال المقاولات التي تسند للأعضاء العاملين من الفئة الأولى في ذات التصنيف المقيد به في بلده - إلا إذا كان المقاول المراسل متخصصاً في تخصيص فني غير متوافر لدى الأعضاء العاملين .

★ الشروط الواجب اتباعها عند المشاركة المصرية :

مع مراعاة أحكام الفقرتين الأولى والأخيرة من المادة (٧) من القانون يلتزم العضو المراسل عند مباشرته لأعمال المقاولات في مصر ، أن يشاركه أحد الأعضاء العاملين بالاتحاد بنسبة لا تقل عن ٥١ ٪ من قيمة العملية ، ويشترط ألا تقل قيمة العملية عن أربعين مليون جنيه ، ويستثنى من ذلك :

١ - الأعضاء المراسلون من الدول التي تعامل مصر بالمثل فتكون معاملتهم وفقاً للنظم والأسس التي تطبقها تلك الدول على المقاولين المصريين .

٢ - الأعضاء المراسلون التابعون للدول التي تقدم لمصر قروضا أو منح وافق عليها مجلس الشعب وتنص شروطها على إسناد الأعمال لمقاولين من جنسيات محددة .

٣ - العضو المراسل الذي يرى مجلس إدارة الاتحاد أن هناك مصلحة عامة أو ضرورة فنية لاستثنائه .

وفي جميع الأحوال يلتزم العضو المراسل بتقديم شهادة من اتحاد المقاولين في بلده أو الجهة التي تتولى أعمال الاتحاد فيه موثقة من القنصلية المصرية المختصة مبنياً بها ذات البيانات المطلوبة من العضو العامل .

ويتم قيد الأعضاء المراسلين في سجلات خاصة بهم .

رابعاً- رسم القيد والاشتراك السنوى :

(أ) رسم القيد :

جنيه

١٠٠٠ للفتتين الأولى والثانية .

٩٠٠ للفتتين الثالثة والرابعة .

٨٠٠ للفتتين الخامسة والسادسة .

٣٠٠ للمقاول المبتدى .

(ب) رسم الاشتراك السنوى فى كل شعبة :

الاعضاء العاملون :

جنيه

٥٠٠٠ الفئة الأولى .

٤٥٠٠ الفئة الثانية .

٤٠٠٠ الفئة الثالثة .

٣٥٠٠ الفئة الرابعة .

٣٠٠٠ الفئة الخامسة .

٢٥٠٠ الفئة السادسة .

٥٠٠ للمقاول المبتدى .

(ج) الاعضاء المراسلون :

فقط عشرة آلاف جنيه لاغير .

خامساً- رفع مستوى العضو العامل :

يجوز رفع مستوى العضو العامل من الفئة المصنف بها إلى فئة أعلى بناء على طلب يقدم من العضو إلى لجنة القيد والتصنيف التى يصدر قرارها فى ضوء البيانات والمستندات المقدمة .

الاتحاد المصري

للمقاولي التشييد والبناء

الصادر به القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٩٢

طلب انضمام

لعضوية الاتحاد

أولاً - بيانات عامة :

اسم المقاول : / الشركة :

الجنسية :

نوع الشركة : ☐ فردية / ☐ تضامنية / ☐ مساهمة محدودة
عامة ☐ بسيطة / ☐ مشتركة / ☐

التأسيس : تأسست طبقاً للقانون رقم لسنة

تاريخ بدء نشاط الشركة :

رقم السجل التجاري وجهة إصداره :

رقم البطاقة الضريبية وجهتها :

رأس المال المدفوع :

رأس المال العامل :

البنوك التي يتم التعامل معها :

العنوان الدائم :

صندوق البريد :

العنوان البرقي :

رقم التليفون :

رقم الفاكس :

رقم التلكس :

عنوان المقر المؤقت للاتحاد : ٣٩ شارع قصر النيل - شقة ٣٣

تليفون : ٣٩٣٢٠٧٩ فاكس : ٣٩٣٢٠٧٩ ص . ب :

الاتحاد العمري
مقاوي التشييد والبناء
تابيا - إدارة الشركة :

الوظيفة	الاسم	تاريخ ومحل الميلاد	الزومل وتاريخ الحصول عليه	رقم البطاقة ونوعها وتاريخ وجبة إصدارها
رئيس مجلس الإدارة				
المعض المتدرب أو المدير العام				
المدير التنفيذي				
المدير الفني				
المدير أو المستشار القانوني				
المدير أو المستشار المالي				

**الاتحاد المصري
للقاوى التشييد والبناء**

ثالثاً- الشعبة النوعية التخصصات التى تضمها

- الأولى : ١ - أعمال المبانى .
- ٢ - أعمال الأساسات .
- ٣ - أعمال الإنشاءات المعدنية .
- ٤ - الأعمال التكميلية .
- الثانية : ١ - أعمال الطرق والكبارى والسكك الحديدية والمطارات .
- ٢ - الأنفاق .
- الثالثة : ١ - محطات وشبكات المياه، والصرف الصحى وشبكات الغاز والوقود .
- الرابعة : ١ - أعمال الأشغال العامة وأعمال محطات القوى الحرارية والمائية .
- ٢ - الأعمال البحرية والنهرية والتكرير .
- ٣ - استصلاح الأراضى .
- ٤ - الآبار .
- الخامسة : ١ - الأعمال الكهروميكانيكية والإلكترونية .

الاتحاد المصرى
للمقاولى التشييد والبناء
خامساً - العاملون الدائمون لدى المقاول حالياً :

رقم الفئة	العدد	ملاحظات
١ - المهندسون		
٢ - الفنيون (مساح / مشرف فنى / أخصائى معمل / رسام ... إلخ)		
٣ - المحاسبون والإداريون ومساعدوهم		
٤ - القانونيون		
٥ - سائقو المعدات والسيارات		
٦ - العمال الفنيون والحرفيون		
٧ - مهن أخرى .		

توقيع المقاول

سادساً - قيمة الأعمال المنفذة سنوياً خلال الخمس سنوات الأخيرة:

- 22 -

الاتحاد المصري
للمحاسبة والتقييم والبناء

سابعاً - المقاولات المنجزة خلال السنوات الخمس السابقة (تبعاً للتخصص) :

رقم	اسم المقارنة وصورتها	اسم رب العمل	قيمة المقارنة	مدة المقارنة طبقاً للمقد (شهر)	تاريخ بدء التنفيذ الفعلي	تاريخ الإجهاز الفعلي	تاريخ التسليم الإجمالي (١)

توقيع المقاول

(١) على المقاول أن يرفق بهذا النموذج صورا من مستندات التسليم الإجمالي .

**الاتحاد المصري
للمقاولي التشييد والبناء**

تاسعا - إقرار :

أقر أنا المقاول

بأننى اطلعت على قواعد قيد وتصنيف وترتيب الأعضاء بالاتحاد ، كما أقر بصحة المعلومات والبيانات المقدمة من قبلنا وتبطل عضويتي فى الاتحاد مع تحملى لكافة المسئوليات فى حالة عدم صحة أى من هذه البيانات أو المعلومات ، وأتعهد بأن أقدم للاتحاد أية تغييرات أو تعديلات تطرأ عليها .

التوقيع : _____

التاريخ :

**الاتحاد المصرى
للمقاولى التشييد والبناء**

عاشر ١- بيان بالكفاءة المالية للمقاول

(بناء على طلبه)

من بنك _____

المقاول _____ هو عميلنا

منذ تاريخ

وفيما يلى البيانات والمعلومات المتوفرة لدينا عنه :

١ - حد التسهيلات الممنوحة :

٢ - ملاحظات البنك على الوضع المالى للمقاول بشكل عام :

وقد أعطى هذا البيان إلى المقاول _____

بناء على طلبه دون أى مسئولية على البنك .

خاتم وتوقيع البنك

**الاتحاد المصري
للقاوى التشييد والبناء**

عدد المرفقات : _____

إيصال استلام رقم : _____

استلمت أنا الموقع أدناه : _____
الموظف بالاتحاد طلب الانضمام للاتحاد ومرفقاته المقدم من
السيد / _____

وهذا إيصال منى بالاستلام .

تحريراً فى : / / ١٩ المستلم

خاتم الاتحاد

مرفق رقم ٢
الشعبة التوعية الأولى ١/١
أعمال المبانى

فئات التصنيف وشروطه

الاتحاد المصري
للأولى التقييم والبناء

البيان	اللغة الأولى	اللغة الثانية	اللغة الثالثة	اللغة الرابعة	اللغة الخامسة	اللغة السادسة
رأس المال المدفوع	١٠ ملايين جنيه	٢,٥ مليون جنيه	١,٥ مليون جنيه	٠,٠٥ مليون جنيه	٠,٢٥ مليون جنيه	١٠٠ ألف جنيه
لدة خيرة القاول	لا تقل عن ١٥ سنة	لا تقل عن ١٠ سنوات	لا تقل عن ٧ سنوات	لا يقل عن ٥ سنوات	لا تقل عن سنتين	لا تقل عن سنة واحدة
الجهاز الفني	لا يقل عن ٢٠ مهندساً	لا يقل عن ١٥ مهندساً	لا يقل عن ١٠ مهندسين	لا يقل عن ٦ مهندسين	لا يقل عن ٣ مهندسين	لا يقل عن ٢ مهندسين
الجهاز المالي	مستكمل برئاسة مدير مالي	مستكمل برئاسة مدير مالي	مستكمل برئاسة مدير مالي	مستكمل برئاسة مدير مالي	مستكمل برئاسة مدير مالي	مستكمل برئاسة مدير مالي
الجهاز الإدارى والقانونى	مستكمل	مستكمل	مستكمل	مستكمل	مستكمل	مستكمل
القانونى غير متفرغ	مستكمل	مستكمل	مستكمل	مستكمل	مستكمل	مستكمل

أعلى قيمة للأعمال المنفذة فى أى من المستويات الخمس الأخرى	٥٠ مليون جنيه	مقارنة أو أكثر لاقل قيمتها الإجمالية من ٢٠ مليون جنيه	بدون حد أعلى	تقديم الطلب لحد الأعلى لقيمة الناقصة المسموح بدخوله فيها
٢٠ مليون جنيه	مقارنة أو أكثر لاقل قيمتها الإجمالية من ١٠ ملايين جنيه	٢٥ مليون جنيه		
١٥ مليون جنيه	مقارنة أو أكثر لاقل قيمتها الإجمالية من ٩ ملايين جنيه	١٥ مليون جنيه		
٥ ملايين جنيه	مقارنة أو أكثر لاقل قيمتها الإجمالية من ٢ مليون جنيه	٥ ملايين جنيه		
٢ مليون جنيه	مقارنة أو أكثر لاقل قيمتها الإجمالية من مليون جنيه	٢,٥ مليون جنيه		
مليون جنيه	مقارنة أو أكثر لاقل قيمتها الإجمالية من ٤٠٠ ألف جنيه	مليون جنيه		

الجمعية التوعمية الأولى ٧/٨
أعمال الأساسات

الاتحاد المصري
للمقاولي التقنيي والبناء

فئات التصنيف وشروطه

البيان	الفئة الأولى	الفئة الثانية	الفئة الثالثة	الفئة الرابعة	الفئة الخامسة	الفئة السادسة
رأس المال المدفوع	٥ ملايين جنيه	٧ مليون جنيه	٢ مليون جنيه	٠.٠٥ مليون جنيه		
مدة فترة المقاول	لا تقل عن ٢٠ سنة	لا تقل عن ١٥ سنة	لا تقل عن ١٠ سنوات	لا تقل عن ٥ سنوات		
الجهاز الفني	لا يقل عن ١٠ مهندسين	لا يقل عن ٧ مهندسين	لا يقل عن ٤ مهندسين	مهندس		
الجهاز المالي	مستكمل برئاسة مدير مالي	مستكمل برئاسة مدير مالي	مستكمل برئاسة محاسب	محاسب		
المجهز الإداري والقانوني	مستكمل	مستكمل	قانوني غير متفرغ	قانوني غير متفرغ		

أعلى قسيمة للأعمال المنقذة فسي أي من السنوات الخمس الآخيرة	١٢ مليون جنيه	مقارنة أو أكثر لا تقل قيمتها الإجمالية عن ١٢	مليون جنيه على تقديم الطلب إلى أعلى القيمة الناقصة المسموح بدخوله فيها
٧ ملايين جنيه	مقارنة أو أكثر لا تقل قيمتها الإجمالية عن ٧	٥ ملايين جنيه	
٤ ملايين جنيه	مقارنة أو أكثر لا تقل قيمتها الإجمالية عن ٤	٣ ملايين جنيه	
مليون جنيه	مقارنة أو أكثر لا تقل قيمتها الإجمالية عن	٠.٥ مليون جنيه	

الجمعية التريعية الأولى ٣/١
أعمال الإقتضات المدنية

فئات التصنيف وشروطه

الاتحاد المصري
للأولى التشييد والبناء

البيان	الفئة الأولى	الفئة الثانية	الفئة الثالثة	الفئة الرابعة	الفئة الخامسة	الفئة السادسة
رأس المال المدفوع	٥ ملايين جنيه	٢ مليون جنيه	٢ مليون جنيه	٠.٥ مليون جنيه		
مدة فترة القاول	لا تقل عن ٢٠ سنة	لا تقل عن ١٥ سنة	لا يقل عن ١٠ سنوات	لا يقل عن ٥ سنوات		
الجهاز الفني	لا يقل عن ١٠ مهندسين	لا يقل عن ٧ مهندسين	لا يقل عن ٤ مهندسين	لا يقل عن ٢ مهندسين		
الجهاز المالي	مستكمل برئاسة مدير مالي	مستكمل برئاسة مدير مالي	مستكمل برئاسة مدير مالي	مستكمل برئاسة مدير مالي		
الجهاز الإداري والقانوني	مستكمل	مستكمل	مستكمل	قانوني غير متفرغ		

أعلى قيمة للأصول الممنوعة لدى أي من السلطات الخمس الأخرى	١٠ ملايين جنيه	مقارنة أو أكثر لاقل قيمتها الإجمالية عن ١٠ ملايين جنيه	بدون حد أعلى	تقديم الطلب أعلى أعلى قيمة النافعة الممنوح بمفرده فيها
٦ ملايين جنيه	مقارنة أو أكثر لاقل قيمتها الإجمالية عن ٦ ملايين جنيه	٥ ملايين جنيه		
٤ ملايين جنيه	مقارنة أو أكثر لاقل قيمتها الإجمالية عن ٤ ملايين جنيه	٤ ملايين جنيه		
مليون جنيه	مقارنة أو أكثر لاقل قيمتها الإجمالية عن ٢ مليون جنيه	مليون جنيه		

الشعبة النوعية الأولى ٤/١
الأعمال التكميلية

فئات التصنيف وشروطه

الاتحاد المصري
للمقاولي التشييد والبناء

البيان	الفئة الأولى	الفئة الثانية	الفئة الثالثة	الفئة الرابعة	الفئة الخامسة	الفئة السادسة
رأس المال المدفوع	٢٠٠ ألف جنيه	٧٥ ألف جنيه	٥٠ ألف جنيه			
مدة خبرة المقاول	لا يقل عن ١٠ سنوات	لا يقل عن ٧ سنوات	لا يقل عن ٤ سنوات			
الجهاز الفني	لا يقل عن ٢ مهندسين	٢ مهندسين	مهندسين			
الجهاز المالي	محاسب ومساعدوه	محاسب	محاسب			
الجهزات الإدارية والقانوني	قانوني غير متفرغ	قانوني غير متفرغ	قانوني غير متفرغ			

الاتحاد المصري
للقاوس التقييمية والبناء

فئات التصنيف وشروطه

الخدمة التوعوية الثانية
أعمال الطرق والكبارى
والسكك الحديدية والمطارات ١/٢

البيان	الفترة الأولى	الفترة الثانية	الفترة الثالثة	الفترة الرابعة	الفترة الخامسة	الفترة السادسة
رأس المال المدفوع مدة خيرة القاول	١٠ مليون جنيه لا تقل عن ٢٠ سنة	٥ مليون جنيه لا تقل عن ١٢ سنة	٢ مليون جنيه لا تقل عن ٨ سنوات	١٠٥ مليون جنيه لا تقل عن ٥ سنوات	٥٠٠ ألف جنيه لا تقل عن ٢ سنوات	
الجهاز الفني	لا يقل عن ٢٥	لا يقل عن ١٥	لا يقل عن ١٠	لا يقل عن ٧	لا يقل عن ٢	
الجهاز المالي	مهندس مستكمل برناسة	مهندس مستكمل برناسة	مهندس مستكمل برناسة	مهندس مستكمل برناسة	مهندس مستكمل برناسة	
الجهاز الإدارى والقانونى	مدير مالى مستكمل	مدير مالى مستكمل	مدير مالى مستكمل	قانونى غير متفرغ	قانونى غير متفرغ	

الجمعية الترقية الثانية ٢ / ٢
أعمال الاجتماع

الاتحاد المصري
للقوانين التأسيسية والبناء

فئات التصنيف وشروطه

البيان	الفئة الأولى	الفئة الثانية	الفئة الثالثة	الفئة الرابعة	الفئة الخامسة	الفئة السادسة
رأس المال المدفوع	١٠ مليون جنيه لا تقل عن ٢٠ سنة	٥ مليون جنيه لا تقل عن ١٢ سنة	٢ مليون جنيه لا تقل عن ٨ سنوات			
مدة خبرة الممارس	لا يقل عن ٢٥ سنة	لا يقل عن ١٥ سنة	لا يقل عن ١٠ سنوات			
الجهاز الفني	مهندسين	مهندسين	مهندسين			
الجهاز المالي	مستكمل برخصة	مستكمل برخصة	مستكمل برخصة			
الجهاز الإداري	مدير مالي	مدير مالي	مدير مالي			
القانوني	مستكمل	مستكمل	مستكمل			

أعلى قسيمة للأعمال المنفذة لمس أي مسن السنوات الخمس الآخيرة	٤٠ مليون جنيه	٢٠ مليون جنيه	١٥ مليون جنيه	مقارنة أو أكثر لا تقل قيمتها الإجمالية عن ٧ مليون جنيه	مقارنة أو أكثر لا تقل قيمتها الإجمالية عن ١٢ مليون جنيه	مقارنة أو أكثر لا تقل قيمتها الإجمالية عن ٢٥ مليون جنيه	مقارنة أو أكثر لا تقل قيمتها الإجمالية عن ١٥ مليون جنيه
المقارلات المبرجة بفتحاح ضلال المسمن سنوات المسابقة على تقديم الطلب اعد الأعلى القيمة الناقصة المسمح بدخوله فيها							

الاتحاد المصرفي
ملاوولي التفتيش والبناء

الخدمة النوعية الثالثة
محطات وشبكات المياه والصرف
المحلي وشبكات الغاز والرفود

فئات التصنيف وشروطه

البيان	الفترة الأولى	الفترة الثانية	الفترة الثالثة	الفترة الرابعة	الفترة الخامسة	الفترة السادسة
رأس المال المدفوع	١٠ مليون جنيه لا تقل عن ٢٠ سنة	٥ مليون جنيه لا تقل عن ١٢ سنة	٢ مليون جنيه لا تقل عن ٨ سنوات	١,٥ مليون جنيه لا تقل عن ٥ سنوات	٥٠٠ ألف جنيه لا تقل عن ٢ سنة	
مدة خبرة الممارس	٢٥	١٥	١٠	٧	٢	
الأجهزة الفنية	مهندسين	مهندسين	مهندسين	مهندسين	مهندسين	
الأجهزة المالية	مستكمل برخصة	مستكمل برخصة	مستكمل برخصة	مستكمل برخصة	مستكمل برخصة	
الجهاز الإداري	مدير مالي	مدير مالي	مدير مالي	مدير مالي	مدير مالي	
والقانوني	مستكمل	مستكمل	مستكمل	مستكمل	مستكمل	
				قانوني غير متفرغ	قانوني غير متفرغ	

أعلى قيمة للإجمالي النفقة فى أى من السنوات الخمس الأخيرة	٤٠ مليون جنيه	مقارنة أو أكثر لاقل قيمتها الإجمالية عن ٢٥	مليون جنيه	بدون حد أعلى	تقديم الطلب الحد الأعلى لقيمة الناقصة المسموح بدخوله فيها
	٢٠ مليون جنيه	مقارنة أو أكثر لاقل قيمتها الإجمالية عن ١٢	مليون جنيه	٢٥ مليون جنيه	
	١٥ مليون جنيه	مقارنة أو أكثر لاقل قيمتها الإجمالية عن ٧	مليون جنيه	١٥ مليون جنيه	
	٦ مليون جنيه	مقارنة أو أكثر لاقل قيمتها الإجمالية عن ٤	مليون جنيه	٨ مليون جنيه	
	٢ مليون جنيه	مقارنة أو أكثر لاقل قيمتها الإجمالية عن ٢	مليون جنيه	٢ مليون جنيه	

الشعبة التوعوية الرابعة ١/٤
أعمال الأندية العامة ومطبات
التوى المالية والمالية

فئات التصنيف وشروطه

الاتحاد المصري
مقاوى التشييد والبناء

البيان	الفئة الاولى	الفئة الثانية	الفئة الثالثة	الفئة الرابعة	الفئة الخامسة	الفئة السادسة
رأس المال المدفوع	١٠ مليون جنيه لا تقل عن ٢٠ سنة	٥ مليون جنيه لا تقل عن ١٢ سنة	٢ مليون جنيه لا تقل عن ٨ سنوات	٢ مليون جنيه لا تقل عن ٧ سنوات	٢ مليون جنيه لا تقل عن ٥ سنوات	٢ مليون جنيه لا تقل عن ٢ سنة
مدة خبرة الممارس	لا تقل عن ٢٠ سنة	لا تقل عن ١٥ سنة	لا تقل عن ١٠ سنوات	لا تقل عن ٧ سنوات	لا تقل عن ٥ سنوات	لا تقل عن ٢ سنة
المجاز الفنى	مهندس	مهندس	مهندس	مهندس	مهندس	مهندس
المجاز الحالى	مستكمل برخصة	مستكمل برخصة	مستكمل برخصة	مستكمل برخصة	مستكمل برخصة	مستكمل برخصة
المجاز الادارى	مدير مالى	مدير مالى	مدير مالى	مدير مالى	مدير مالى	مدير مالى
المجاز الفنى	مستكمل	مستكمل	مستكمل	مستكمل	مستكمل	مستكمل

أعلى قيمة للإعمال المتقدمة فسي أي من السنرات الخمس الآخيرة	٢٠ مليون جنيه	مقارنة أو أكثر لا تقل قيمتها الإجمالية عن ٢٠ مليون جنيه	٢٠ مليون جنيه	بدون حد أعلى	تقديم الطلب أعلى القيمة المسموح بدخله فيها
١٠ مليون جنيه	مقارنة أو أكثر لا تقل قيمتها الإجمالية عن ١٠ مليون جنيه	١٠ مليون جنيه	١٠ مليون جنيه	١٠ مليون جنيه	
٩ مليون جنيه	مقارنة أو أكثر لا تقل قيمتها الإجمالية عن ٩ مليون جنيه	٩ مليون جنيه	٩ مليون جنيه	٩ مليون جنيه	
٤ مليون جنيه	مقارنة أو أكثر لا تقل قيمتها الإجمالية عن ٤ مليون جنيه	٤ مليون جنيه	٤ مليون جنيه	٤ مليون جنيه	
٢ مليون جنيه	مقارنة أو أكثر لا تقل قيمتها الإجمالية عن ٢ مليون جنيه	٢ مليون جنيه	٢ مليون جنيه	٢ مليون جنيه	

الجمعية التوعوية الرابعة ٢/٤
الأعمال البحرية والتجارية والتكريبك

الاتحاد المصري
للأولمبية والتشبيد والبناء

فئات التصنيف وشروطه

البيان	الفئة الأولى	الفئة الثانية	الفئة الثالثة	الفئة الرابعة	الفئة الخامسة	الفئة السادسة
رأس المال المدفوع مدة فترة القاول	١٠ مليون جنيه لا تقل عن ٢٠ سنة	٥ مليون جنيه لا تقل عن ١٢ سنة	٢ مليون جنيه لا يقل عن ٨ سنوات	٢ مليون جنيه لا يقل عن ٥ سنوات	٢ مليون جنيه لا يقل عن ٢ سنة	٢ مليون جنيه لا يقل عن ٢ سنة
الجهاز الفني	لا يقل عن ٢٠ مهندس	لا يقل عن ١٥ مهندس	لا يقل عن ١٠ مهندس	لا يقل عن ٧ مهندس	لا يقل عن ٢ مهندس	لا يقل عن ٢ مهندس
الجهاز المالي	لا يقل عن ٢٠ مهندس مالي	لا يقل عن ١٥ مهندس مالي	لا يقل عن ١٠ مهندس مالي	لا يقل عن ٧ مهندس مالي	لا يقل عن ٢ مهندس مالي	لا يقل عن ٢ مهندس مالي
الجهاز الإداري والقانوني	لا يقل عن ٢٠ مهندس إداري وقانوني	لا يقل عن ١٥ مهندس إداري وقانوني	لا يقل عن ١٠ مهندس إداري وقانوني	لا يقل عن ٧ مهندس إداري وقانوني	لا يقل عن ٢ مهندس إداري وقانوني	لا يقل عن ٢ مهندس إداري وقانوني

٢ مليون جنيه	٤ مليون جنيه	٩ ملايين جنيه	١٠ مليون جنيه	٢٠ مليون جنيه	أعلى قيمة للأسماء المنقطة لمن أي من السجلات الخمس الأخرى المعارلات المنيرة بتوسيع خلال الخمسة سنوات السابقة على تقديم الطلب أعلى القيمة الناقصة المسموح بمخرجه فيها
مقارنة أو أكثر لاقل قيمتها الإجمالية من ٢ مليون جنيه	مقارنة أو أكثر لاقل قيمتها الإجمالية من ٤ مليون جنيه	مقارنة أو أكثر لاقل قيمتها الإجمالية من ٩ مليون جنيه	مقارنة أو أكثر لاقل قيمتها الإجمالية من ١٠ مليون جنيه	مقارنة أو أكثر لاقل قيمتها الإجمالية من ٢٠ مليون جنيه	
٤ مليون جنيه	٨ مليون جنيه	١٢ مليون جنيه	٢٠ مليون جنيه	بدون حد أعلى	

التصميم التوجيه الرابع ٣/٤
استصلاح الأراضي

فئات التصنيف وشروطه

الاتحاد المصري
للقانوني التشييد والبناء

البيان	الفئة الأولى	الفئة الثانية	الفئة الثالثة	الفئة الرابعة	الفئة الخامسة	الفئة السادسة
رأس المال المملوك مدة خبرة المقاول	١٠ مليون جنيه لا تقل عن ٢٠ سنة	٥ مليون جنيه لا تقل عن ١٢ سنة	٢ مليون جنيه لا يقل عن ٨ سنوات	٢ مليون جنيه لا يقل عن ٥ سنوات	٢ مليون جنيه لا يقل عن ٢ سنة	٢ مليون جنيه لا يقل عن ٢ سنة
الجهاز الفني	لا يقل عن ٢٠ مهندس	لا يقل عن ١٥ مهندس	لا يقل عن ١٠ مهندس	لا يقل عن ٧ مهندس	لا يقل عن ٢ مهندس	لا يقل عن ٢ مهندس
الجهاز المالي	مكامل برئاسة مدير مالي	مكامل برئاسة مدير مالي	مكامل برئاسة مدير مالي	مكامل برئاسة مدير مالي	مكامل برئاسة مدير مالي	مكامل برئاسة مدير مالي
الجهاز الإداري والقانوني	مكامل	مكامل	مكامل	مكامل	مكامل	مكامل

٢ مليون جنيه	٤ مليون جنيه	٩ مليون جنيه	١٠ مليون جنيه	٢٠ مليون جنيه	أعلى قيمة للأقسام المنفصلة فسي أي مسن السنوات الخمس الأخيرة المقارلات المنجزة بمباح خلال الخمس سنوات السابقة على تقديم الطلب المحد الأعلى لقيمة الناقصة المسموح بإدخاله فيها
مقارنة أو أكثر لا تقل قيمتها الإجمالية عن ٢ مليون جنيه	مقارنة أو أكثر لا تقل قيمتها الإجمالية عن ٤ مليون جنيه	مقارنة أو أكثر لا تقل قيمتها الإجمالية عن ٩ مليون جنيه	مقارنة أو أكثر لا تقل قيمتها الإجمالية عن ١٠ مليون جنيه	مقارنة أو أكثر لا تقل قيمتها الإجمالية عن ٢٠ مليون جنيه بدون حد أعلى	
٤ مليون جنيه	٨ مليون جنيه	١٢ مليون جنيه	٢٠ مليون جنيه		

الجمعية التوعوية الرابعة ٤ / ٤
الأساس.

الاتحاد المصري
للقاوس التقني والبناء

فئات التصنيف وشروطه

البيان	الفئة الأولى	الفئة الثانية	الفئة الثالثة	الفئة الرابعة	الفئة الخامسة	الفئة السادسة
رأس المال المدفوع	٥ ملايين جنيه	٧ مليون جنيه	٢ مليون جنيه	٥٠٠ ألف جنيه		
مدة خبرة القارن	لا تقل عن ٢٠ سنة	لا تقل عن ١٥ سنة	لا تقل عن ١٠ سنوات	لا تقل عن ٥ سنوات		
المجهز الفني	لا يقل عن ١٠ مهندس	لا يقل عن ٧ مهندس	لا يقل عن ٤ مهندس	مهندس		
المجهز المالي	مستكمل برئاسة مدير مالي	مستكمل برئاسة مدير مالي	مستكمل برئاسة مدير مالي	مستكمل برئاسة مدير مالي		
المستشار الإداري والقانوني	مستكمل	مستكمل	مستكمل	مستكمل		

أعلى قيمة للأعمال المنفذة فسي أي من السنوات الخمس الأخيرة	١٢ مليون جنيه	مقارنة أو أكثر لاقل قيمتها الإجمالية من ١٢ مليون جنيه	بدون حد أعلى	تقديم الطلب أعلى الأعلل لقيمة الناقصة المسموح بداخلها فيها
٧ مليون جنيه	مقارنة أو أكثر لاقل قيمتها الإجمالية من ٧ مليون جنيه	٧ مليون جنيه		
٤ مليون جنيه	مقارنة أو أكثر لاقل قيمتها الإجمالية من ٤ مليون جنيه	٢ مليون جنيه		
٤ مليون جنيه	مقارنة أو أكثر لاقل قيمتها الإجمالية من ٤ مليون جنيه	٥٠٠ ألف جنيه		

الشعبة النزيمة الخامسة :
الأعمال الكهروميكانيكية
والإلكترونية

الاتحاد المصري
للقاوس التشييد والبناء

فئات التصنيف وشروطه

البيان	الفئة الأولى	الفئة الثانية	الفئة الثالثة	الفئة الرابعة	الفئة الخامسة	الفئة السادسة
رأس المال المدفوع	٥ مليون جنيه	٢ مليون جنيه	٢ مليون جنيه	٢٥٠ ألف جنيه		
مدة خبرة القارول	لا تقل عن ١٥ سنة	لا تقل عن ١٠ سنة	لا تقل عن ٦ سنوات	لا تقل عن ٥ سنوات		
الجهاز الفني	لا يقل عن ١٠ مهندس	لا يقل عن ٧ مهندس	لا يقل عن ٥ مهندس	لا يقل عن ٢ مهندس		
الجهاز المالي	مستكمل برئاسة مدير مالي	مستكمل برئاسة مدير مالي	مستكمل برئاسة مدير مالي	مستكمل		
الجهز الإداري والقانوني	مستكمل	مستكمل	قانوني غير متفرغ	قانوني غير متفرغ		

أعلى قيمة للأعمال المنفذة نفس أي من السنوات الخمس الآخيرة المقارنات المنجزة بتجساع خضلا الخمس سنوات السابقة على تقديم الطلب أعلى الأعلى قيمة الناقصة المسموح بذخره فيها	٦ مليون جنيه	مقارنة أو أكثر لاقل قيمتها الإجمالية عن ٨ مليون جنيه	٤ مليون جنيه	مقارنة أو أكثر لاقل قيمتها الإجمالية عن ٦ مليون جنيه	٤ مليون جنيه	٩ مليون جنيه	مقارنة أو أكثر لاقل قيمتها الإجمالية عن ٨ مليون جنيه	٤ مليون جنيه	مقارنة أو أكثر لاقل قيمتها الإجمالية عن ٦ مليون جنيه	٢ مليون جنيه	٩ مليون جنيه	١,٥ مليون جنيه	٥٠٠ ألف جنيه	
---	--------------	---	--------------	---	--------------	--------------	---	--------------	---	--------------	--------------	----------------	--------------	--

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

٢٢ شارع النيل بامبابة الرقم البريدى ١٢٦٦٣ فاكس ٣١١٩٤٥١

رقم الإيداع بدار الكتب ١٤١٢٢ / ١٩٩٩

**رئيس مجلس الإدارة
محاسب / توفيق عبيد توفيق**

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

١٨٢٩١ س ١٩٩٩ - ٢٠٢٣

اطلبوا الكتب القانونية من مراكز بيع المطبوعات الحكومية

مركز بيع الأوراميدان الأورام

مركز بيع الهيئة بمبنى الهيئة بإمبابة

مركز بيع اسكندرية ٢ شارع الشهيد جلال الدسوقي - الحضرة القبلية - اسكندرية

- قانون العمل	- قانون التأجير التعملي
- قانون الضرائب على الدخل	- قانون الجنابات
- اللائحة التنفيذية لقانون الضرائب على الدخل	- لائحة المخازن
- ضريبة الدمغة ولائحته التنفيذية	- قانون سجل المستوردين
- قانون الإجراءات الجنائية	- قانون الوكالة التجارية
- قانون العقوبات	- لائحة التخطيط العمراني
- قانون التعامل بالنقد الأجنبي	- قانون التعليم العام
- قانون المنشآت الفندقية والسياحية	- قانون التعليم الخاص
- دستور جمهورية مصر العربية	- قانون التأمين الصحي على الطلاب
- لائحة بدل السفر	- القانون المدني
- قانون تأجير وبيع الأماكن	- قانون الفش التجاري
- قانون تنظيم البناء	- قانون الحجر الإداري
- قانون الزراعة	- قوانين العلامات التجارية وقمع التديليس
- قانون الخدمة العسكرية	والفش
- قانون الضريبة على المبيعات ولائحته	- قانون تنظيم الشركات السياحية
- قانون الشركات المساهمة	- قانون نزاع الملكية
- اللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة	- قانون المحاسبة الحكومية
- قانون النيابة الإدارية	- قانون تنظيم المناقصات والمزايدات

- قانون مجلس الدولة	- قانون الجمارك
- قانون الجماعات ولائحته	- القوانين المكملة للدستور
- قانون الري والصرف	- قانون الحراسة
- قانون التعاون الإسكاني	- قانون الإعفاءات الجمركية
- قانون النقابات العمالية	- قانون المحاماة
- قانون استثمار المال العربي والأجنبي	- قانون الأحداث
- لائحة المحفوظات	- قانون هيئات القطاع العام وشركاته
- قانون السلطة القضائية	- قانون السجل التجاري
- قانون الهجرة	- قانون الميراث والوصية
- قانون الأحوال الشخصية للمسلمين	- قانون العاملين المدنيين بالدولة (جزان)
- قانون الأحوال الشخصية لغير المسلمين	- قرار رئيس الجمهورية بإنشاء هيئات القطاع العام
- قانون العاملين بالقطاع العام	- قانون العلامات والبيانات التجارية
- مناسك الحج	- قانون الحكم المحلي
- قانون الجوازات	- لائحة القومسيونات الطبية
- قانون التقاعد والتأمين للقوات المسلحة	- قانون التشريعات الصحية والعلاجية
- قانون حماية الآثار	- قانون مزاوله مهنة الطب والصيدلة
- قانون الجمعيات والمؤسسات	- قانون رسوم التوثيق والشهر
- قانون الأراضي الصحراوية	- قانون الجنسية المصرية
- قانون المطبوعات	- قانون المرافعات
- قانون الكسب غير المشروع	- قانون تشغيل العاملين بالمناجم والمهاجر
- قانون المرور	- قانون السجل العيني
- قانون المحال العامة	- قانونا التعاون الإنتاجي والاستهلاكي
- قانون تراخيص المحال الصناعية	- قانون الملاهي
- قانون حماية حق المؤلف	- قانون الضرائب على الملاهي والمسارح

- قانون الضريبة على العقارات المبنية	- قانون السجل الصناعي
- قانون التوثيق والشهر	- قانون سلطة الصحافة
- قانون تأجير العقارات المملوكة للدولة	- لائحة قانون سلطة الصحافة
- قانون الشرطة	- قانون نقابة المهن الاجتماعية ونقابة المحفظين
- قانون التعمين والتسعين الجبري	- قوانين نقابات المهن التطبيقية والتشكيلية
- قانون الخدمة العامة للشباب	والفنون التطبيقية
- قانون الرسوم القضائية	- قانون نقابة المهن التمثيلية والسينمائية
- قانون الأحوال المدنية	والموسيقى
- نماذج العقد الابتدائي	- قانون نقابة مهن التمريض
- قانون التأمين الاجتماعي	- قوانين نقابات التجار والمهندسين والنقابات
- قرار وزير التأمينات ١٠٤ لسنة ١٩٨٥	الأخرى
- قانون الإدارات القانونية	- قوانين المهن الطبية
- قانون التعاون الزراعي	- قانون الأسماء والدفاتر التجارية
- قانون التأمين على عمال المقاولات	- قانون بيع المحال التجارية
- قانون الثروة السمكية	- قانون الوزن والقياس والكيل
- قانون السلك الدبلوماسي والقنصلي	- قانون بعض البيوع التجارية
- قانون البنك المركزي ونظام النقود	- قانون براءة الاختراع
- قانون فرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة	- قانون التجارة
- قانون الطرق العامة	- قانون التجارة البحرية
- قانون الإشراف والرقابة على التأمين	- قانون المجتمعات العمرانية
- قانون التأمين على أصحاب الأعمال	- قانون شروط الخدمة والترقية لضباط القوات
- قانون الأسلحة والذخائر	المسلحة
- لائحة المأذونين	- قانون خدمة ضباط الشرف والصف والجنود
- قرارات تحديد نسب الريح	- قانون المجالس الطبية

- قانون التوحيد القياس وتنظيم الصناعة	- قانون التعريف الجمركية
- قانون أكاديمية الشرطة	- قانون الاكتتاب والاحتة
- قانون العمد والمشايع	- قانون التشردين والمشتبه فيهم
- قانون النظافة العامة	- قانون الغرف الصناعية
- قانون مزاوله مهنة المحاسبة	- قانون هيئة قضاها الدولة
- أنظمة التأمين الاجتماعى	- المعايير المحاسبية المكتملة للنظام المحاسبى الموحد
- قانون النظام الداخلى لجمعيات الإسكان	- المعايير المحاسبية للشركات
- قانون الجمعيات التعاونية	- قانون المهن الزراعية
- قانون الاستيراد والتصدير	- قانون مهنة التمريض
- قانون المنشآت الطبية	- قانون تصليح الأوضاع الناشئة عن الاصلاح الزراعى
- قانون البورصات المالية	- قانون تأهيل المعوقين
- قانون النظام الأساسى للكتليات العسكرية	- لائحة المعاهد العالية
- قانون الاصلاح الزراعى	- قانون صندوق قبول مشروعات الإسكان
- لائحة الاستيراد والتصدير	- قانون دور الحضانة
- قانون التأمين على عمال المخازير	- قانون البنوك والائتمان
- قانون التأمين الاجبارى على السيارات	- قانون مكافحة المخدرات
- قانون تنظيم تجارة الأدوية	- قانون الهيئات الخاصة للشباب والرياضة
- قانون التعبئة العامة والأمن القومى	(جزء أول)
- قانون تنظيم الأزهر الشريف	- الأنظمة الأساسية المتعلقة بقانون الشباب
- قانون الرسوم الصحية والحجر الصحي	- الرياضة (جزء ثانى وثالث)
- قانون الغرف التجارية	- مهنة المهن الرياضية (جزء رابع)
- قانون تنظيم الشهر العلمى	
- قانون الموازنة العامة	



(المطابع الأميرية الاختيار الأمثل لطبوعاتكم)

Bibliotheca Alexandrina



0444551

8

٢٢ شارع النيل بإمبابة - الرقم البريدى : ١٢٦٦٣ - فاكس : ٣١١٩٤٥١ تلفراقيا : أميرية مصر
تليفون : ٣١١٨٢٤٨ - ٣١١٨٢٥٦ - ٣١.٤٦.٦ - ٣١١٩٨٩١